منشآت
monsha'at
الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة
Small & Medium Enterprises General Authority

مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تقرير "منشآت" للربع الرابع من عام 2024م

في هذا التقرير:

- أبرز مستجدات "منشآت" في الربع الرابع من عام 2024م
- المبادرات الداعمة لنمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- حوارات حصرية مع أبرز الخبراء وروّاد الأعمال
- رؤى حول المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستدامة محلياً ودولياً

راكان آل الشيخ

وكيل الوزارة للسياسات والتخطيط الاقتصادي،
وزارة الاقتصاد والتخطيط

وزارة الاقتصاد والتخطيط
MINISTRY OF ECONOMY & PLANNING

منذ بداية رحلة المملكة في التحول نحو تنويع الاقتصاد الوطني، بَرَزت الاستدامة باعتبارها إحدى الركائز الأساسية للرؤية الوطنية، حيث لم تكن مجرد فكرة ثانوية أو مبادرة معزولة، وإنما دُمِجَت في جوهر خطة التحول، لتكون بمثابة بوصلة توجِّه السياسات والإصلاحات في إطار رؤية السعودية 2030، وهو ما ينبع من سياق الإدراك الكامل بأن استدامة الاقتصاد المزدهر، تستلزم الحفاظ على التوازن بين النمو والمسؤولية البيئية والمرونة على المدى الطويل.

وفي قلب هذا التحول، تأتي المنظومة الحيوية والمزدهرة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، لتكون محركاً قوياً للتنمية الاقتصادية، حيث نُدرك أن الهدف الطموح المتمثل في رفع نسبة إسهام المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة إلى 35% بحلول عام 2030م، هو دليل على ما تتمتع به هذه المنشآت من إمكانات تجارية، وعلى ما تقدّمه من حلول رائدة في مجال الاستدامة، التي تُحدث أثراً ملموساً، حيث إن مرونة هذه المنشآت وقدرتها على التكيف، تُمكِّنها من دمج الطاقة المتجددة، والتقنيات الخضراء، ومبادئ الاقتصاد الدائري، في عملياتها، مما يعزز التزام المملكة العربية السعودية بمستقبلٍ أكثر استدامة.

وإيماناً منّا بهذه الإمكانات، وتأكيداً على التزامنا بدعم الشركات بجميع أحجامها في رحلتها نحو الاستدامة، أطلقنا في وزارة الاقتصاد والتخطيط، الإستراتيجية الوطنية للاستدامة المؤسسية في عام 2023م، كما نُدرك أن المنشآت الصغيرة والمتوسطة تتمتع بقدرات متفرّدة تُمكِّنها من قيادة الحلول المستدامة المبتكَرة، وفتح آفاق الفرص أمام دخول السوق، وتوفير الفرص الوظيفية للمهارات الوطنية، لذلك حرصنا بشكل خاص على تصميم مبادراتنا بما يتناسب مع احتياجاتهم، ويساعدهم على مواجهة التحديات، بما في ذلك جهودنا المستمرة لتطوير معايير تقارير الاستدامة، المُصَمَّمَة خصيصاً بما يتماشى مع قدرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، إلى جانب توفير برامج لتطوير القدرات البشرية، وتزويدها بالمعرفة والمهارات اللازمة، بالإضافة إلى ابتكار حوافز مالية، مما يضمن قابلية تطبيق الممارسات المستدامة وتحقيقها للربحية.

وفي هذا الإطار، أطلقت الوزارة برنامج "روّاد الاستدامة"، لتعزيز تبادل المعرفة وأفضل الممارسات بين الشركات الكبرى والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، بما يضمن استفادة المشاريع الصغيرة من خبرات الشركات الرائدة في مجال الاستدامة، ويُسهم في تسريع تبنِّيها للاستدامة، بالإضافة إلى الجهود الأوسع للوزارة في تحسين وصول المنشآت الصغيرة والمتوسطة إلى التمويل الأخضر، من خلال تقديم الإطار الإرشادي للتمويل المستدام، لتمكين الشركات من الوصول إلى التمويل الذي تحتاجه.

وباعتبارها من المحفزات الرئيسية لهذا التحول الوطني، تضطلع "منشآت" بدورٍ حيوي في تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة من خلال مبادراتها الإستراتيجية، التي تستهدف تطوير المهارات، وتعزيز الوصول إلى التمويل، وتسهيل دخول السوق، وتبني التقنيات المستدامة، لتُرسِّخ بذلك الأساس للنمو المستدام والمرونة في منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

وبالنظر إلى المستقبل، فإن أهدافنا طموحة وقابلة للتحقيق، حيث نهدف إلى بناء منظومة تكون الاستدامة فيها جزءاً لا يتجزأ من ممارسة الأعمال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ونؤمن أن مبادراتنا ستُسهم في تبنّي مزيد من الشركات للممارسات المستدامة، بما في ذلك زيادة معدلات الإفصاح عن معايير الاستدامة، مما يعزِّز الشفافية ويجذب المستثمرين، كما ينصبّ تركيزنا بشكل خاص على تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من الفرص الواعدة في مجال الطاقة المتجددة، وحلول التقنية الخضراء، ومبادرات الاقتصاد الدائري.

ويأتي تقرير "مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة" للربع الرابع من عام 2024م، وما يتضمنه من قصص نجاحٍ لمنشآت سعودية صغيرة ومتوسطة، تتصدّر مشهد الابتكار المستدام، مؤكداً على أن الاستدامة لا تتعلق فقط بالامتثال، وإنما باكتساب مزايا تنافسية، وفتح فرص سوقية جديدة، والإسهام في التحول الاقتصادي الأوسع للمملكة.

وختاماً، أتمنى أن يستفيد قراء هذا التقرير مما يستعرضه من مبادرات وفرص، من شأنها تعزيز جهودنا المشتركة في بناء مستقبل أكثر استدامة وازدهاراً للمملكة، حيث تُسهم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قيادة طريق الابتكار والنمو الاقتصادي.

جدول المحتويات

أبرز المستجدات التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 3
نظرة عامة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة 4
أبرز اتجاهات الممارسات المستدامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة 5

الممارسات المستدامة للأعمال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة 6
نظرة عامة على الاستدامة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة 7
☆ **قصة نجاح:** مصطفى موسى، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي، شركة "سديم للتقنية" 8
الوضع العام للممارسات المستدامة 9
فرص السوق والإستراتيجيات المستدامة للتمويل 13
رؤى الخبراء: جيفري باير، مؤسس ومدير شركة "زيست أسوشيتس" 16
توقعات النمو والآفاق المستقبلية 17
☆ **قصة نجاح:** عبد المجيد اليمني، الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي، شركة "سلاسة" 19

المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية في المشهد العالمي للاستدامة 20
نظرة على الاتجاهات العالمية 21
البيئة التنظيمية والمعايير العالمية 24
☆ **قصة نجاح:** علي أبو السعود، الشريك الإداري والمؤسس، شركة "هلا فنتشرز" 28
المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية في المشهد العالمي للاستدامة 29
رؤى الخبراء: أحمد الكشي، الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة، جمعية الاستدامة المؤسسية 32

أبرز مستجدات "منشآت" ومنظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة 33
"منشآت" في أرقام 34
تمويل الاستثمار الجريء ربع السنوي 34

عن "منشآت" 35

المراجع 36

أبرز المستجدات التجارية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بفضل ما يشهده القطاع الخاص في المملكة من استثمارات عامة قوية ومتواصلة، اختتمت المملكة العربية السعودية عام 2024م بأكثر من 1.6 مليون سجل تجاري قائم، حيث شهدت الرياض وحدها أكثر من 62 ألف سجل تجاري مصدر في الربع الرابع من عام 2024م، مما يعكس النمو القوي في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، وقد رسّخت المملكة مكانتها باعتبارها أكثر جهة جاذبة لتمويل الاستثمار الجريء في المنطقة، من خلال حصول الشركات الناشئة فيها على تمويلٍ يتجاوز ملياريّ ريال حتى الربع الرابع، وهو ما أسهم في تحفيز نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في هذا الربع بنسبة 4.4%.[1]

نظرة عامة على نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة

بفضل استمرار نمو القطاع الخاص، واستثمارات القطاع العام في المملكة، واصل عدد السجلات التجارية القائمة ارتفاعه بشكلٍ كبير في الربع الرابع من عام 2024م.

%4.4
نسبة النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة في الربع الرابع من عام 2024م[2]

%67
نسبة النمو في إجمالي عدد السجلات التجارية المُصدَرَة في الربع الرابع من عام 2024م على أساس ربع سنوي

160 ألف
سجل تجاري قائم في الربع الرابع من عام 2024م

1.6 مليون
إجمالي عدد السجلات التجارية في المملكة

%10
نسبة نمو السجلات التجارية القائمة للتجارة الإلكترونية بنهاية الربع الرابع من عام 2024م

40,953
إجمالي عدد شركات التجارة الإلكترونية في المملكة في الربع الرابع من عام 2024م[3]

التوزيع الجغرافي للسجلات التجارية في المملكة للربع الرابع من عام 2024م

62,906
في الرياض

27,700
في مكة المكرمة

25,682
في المنطقة الشرقية

8,674
في القصيم

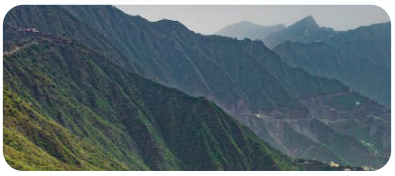

8,197
في عسير

27,380
في المناطق الأخرى[4]

توزيع السجلات التجارية في مناطق المملكة للربع الرابع من عام 2024م

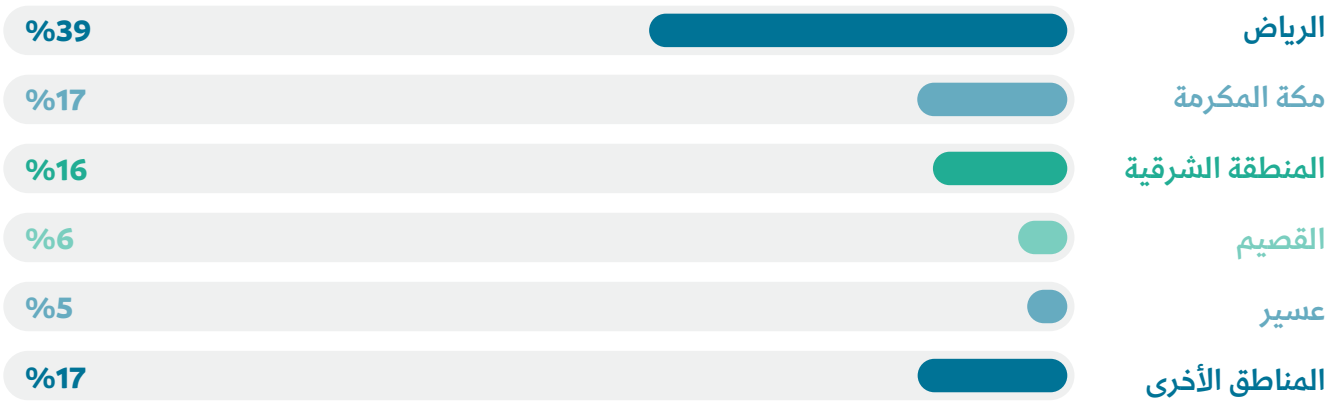

أبرز اتجاهات الممارسات المستدامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بفضل الجهود الوطنية الساعية إلى تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 الخاصة بتنويع الاقتصاد الوطني وتمكين القطاع الخاص، تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة دوراً محورياً في تعزيز الاستدامة في عدد من القطاعات الرئيسية، بما في ذلك السياحة، والطاقة، والنقل، والتعدين.

الاقتصاد الدائري: تتبنى المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة مبادئ الاقتصاد الدائري من خلال ممارسات مثل تقليل النفايات، وتعظيم كفاءة الموارد، وتنفيذ ممارسات الإصلاح والتجديد وإعادة التصنيع، وتحسين إدارة دورة حياة المنتج، وإدخال تقنيات التحول الرقمي، وتعزيز وعي المستهلك بالاستدامة.[5]

الطاقة المتجددة: تقوم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة مثل "سولار العربية"، و"نسما للطاقة المتجددة"، و"شركة الجميح للطاقة والماء"، بتطوير مشاريع الطاقة الكهروضوئية وغيرها من مشاريع الطاقة المتجددة، والتي تعمل على توليد مئات من الميجا واط من الطاقة المتجددة، بالإضافة إلى الاستثمار في مجالات طاقة الرياح، والتخزين، والطاقة الشمسية الهجينة، والهيدروجين الأخضر.[6]

إعادة التشجير والمشاريع البيئية الكبرى: توفر مبادرات مثل مبادرة "الرياض الخضراء"، التي تستهدف زراعة 7.5 ملايين شجرة في الرياض، وخفض درجات الحرارة الإجمالية بما يصل إلى 15 درجة مئوية، فرصاً للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تركز على البيئة مثل شركة "نيت زيرو" التي تعمل على زيادة إجمالي المساحات الخضراء في المملكة.[7]

تطوير السياحة البيئية: أَطلق صندوق التنمية السياحي في المملكة في الربع الرابع من عام 2024م، برنامج "تمكين السياحة"، لتقديم حلول تمويلية شاملة ومرنة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة[8]، وذلك في إطار التوجه الحكومي لتحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع السياحة بما يُمكِّنها من تحقيق دورها الحيوي في الإسهام بالمشاريع الكبرى في المملكة.

اعتماد السيارات الكهربائية: تُعد السيارات الكهربائية جزءاً رئيسياً في المستهدفات الوطنية الساعية إلى خفض الانبعاثات الكربونية، ومع إطلاق شركة "سير" بوصفها أول علامة تجارية سعودية للسيارات الكهربائية، واستمرار دخول علامات تجارية مثل "لوسيد" و"هيونداي" إلى السوق السعودي، يتوَقَّع الرئيس التنفيذي لمجموعة "بترومين"، السيد "كاليانا سيفاجنانام"، زيادة مبيعات السيارات الكهربائية في المملكة بنسبة قد تصل إلى 40% من إجمالي مبيعات السيارات بحلول عام 2030م، وهو ما يتيح فرصاً واعدة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة للاستفادة من هذا التوجّه.[9]

التعاون مع المبادرات الحكومية: تشارك المنشآت الصغيرة والمتوسطة بشكل متزايد في مبادرات الاستدامة التابعة للجهات الحكومية، مثل مبادرة "السعودية الخضراء"، التي تستهدف تعزيز الاستدامة البيئية عبر مختلف القطاعات، وذلك عبر تفعيلها لأكثر من 85 مبادرة أكثر من 85 مبادرة منذ إطلاقها في عام 2021م.[10]

تقارير الاستدامة: تُولي المملكة اهتماماً كبيراً لتقارير الاستدامة، وذلك لقياس مدى إسهامها في أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة، ومراقبة التطوُّر المُحرَز نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ويتجلّى ذلك في التقارير الخاصة بالاستدامة البيئية والاجتماعية والحوكمة، التي تُصدرها الشركات الكبرى مثل "سابك" و"المراعي"، و"الاتصالات السعودية" و"معادن".[11]

الممارسات المستدامة للأعمال في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

باعتبار الاستدامة عنصراً أساسياً في تنفيذ إستراتيجية رؤية السعودية 2030، تتوجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة نحو تنفيذ الممارسات المستدامة لخفض بصمتها الكربونية، ودمجها في خطط أعمالها منذ البداية، بما في ذلك سياسات الاقتصاد الدائري، وتعظيم الكفاءة، وتزويد المستهلكين بمنتجات وخدمات أكثر استدامة.

نظرة عامة على الاستدامة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030 الخاصة بالاستدامة، تَبرُز جهود المملكة في تعزيز التنمية المستدامة للأعمال عبر إطلاق مجموعة من المبادرات الطموحة التي تستهدف تحسين جودة الحياة، ودعم التنوع الاقتصادي، واعتماد نهج الاقتصاد الدائري، والتخفيف من آثار التغير المناخي، بالإضافة إلى توليد الطاقة المتجددة، وتعزيز جهود الحفاظ على البيئة، وتقليص البيروقراطية، وتعزيز الشفافية، ومتابعة جهود التعاون الدولي المُعزِّزَة للنمو المستدام.

التوافق مع مستهدفات الاستدامة لرؤية السعودية 2030

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة عنصراً أساسياً لتعزيز قوة وصحة الاقتصاد الوطني، وتضطلع بدورٍ بالغ الأهمية في تحقيق أهداف الاستدامة لرؤية السعودية 2030، حيث تستفيد من الاستثمارات غير المسبوقة في القطاعات التالية:

130 جيجا واط
من الطاقة المتجددة يُستهدَف إنتاجها بحلول عام 2030م [12]

50%
من الطاقة ستكون من مصادر متجددة بحلول عام 2030م [13]

9.4 مليارات ريال
قيمة استثمارات مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" في المشاريع التي تستهدف التخفيف من آثار التغير المناخي [14]

696 مليار ريال
قيمة الاستثمارات المُستهدَفَة من قِبَل مبادرة "السعودية الخضراء" لدعم الاقتصاد الأخضر

10 مليارات
شجرة يُستهدف زراعتها في المملكة، بالإضافة إلى 50 مليار شجرة في منطقة الشرق الأوسط ضمن مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" [15]

2060م
هو العام المُستهدَف من قِبَل صندوق الاستثمارات العامة للوصول إلى الحياد الصفري وتحفيز الاقتصاد الأخضر [16]

مبادرة "نُثري"
مبادرة حاضنة الاستكشاف التعديني من وزارة الصناعة والثروة المعدنية، تستهدف تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من النمو المستدام [17]

دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تحقيق مستهدفات المملكة للتحول إلى الاقتصاد الأخضر

باعتبارها أحد محركات تنمية وتنويع الاقتصاد الوطني وتعزيز مرونته، تلعب المنشآت الصغيرة والمتوسطة دوراً محورياً في تحقيق المستهدفات الوطنية الطموحة الساعية إلى التحول نحو الاقتصاد الأخضر، من خلال تقديم وتطوير حلول جديدة في قطاعات الطاقة، والتقنية، والسياحة، والرعاية الصحية.

- التنوع الاقتصادي
- الابتكار والتقنيات المستدامة
- الضيافة والسياحة البيئية
- الاقتصاد الدائري
- الطاقة المتجددة
- الصحة وجودة الحياة
- الزراعة والأعمال الزراعية

☆ قصة نجاح:

مصطفى موسى

الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي،
شركة تقنية سديم

Sadeem

ما الذي ألهمكم لتأسيس شركة "تقنية سديم"؟ وكيف شكّلت مخاطر السيول والفيضانات في المملكة رؤيتكم للشركة؟

فكرنا في تأسيس "تقنية سديم" في عام 2009م، تزامناً مع فيضانات كبيرة تعرضت لها مدينة جدة وقتها، حيث دفعنا هذا الحدث نحن المؤسسين الأربعة، إلى التفكير في إدارة الفيضانات باعتبارها تحدياً بحثياً جاداً، ولذلك قررنا التركيز في أطروحاتنا لنيل درجة الدكتوراه في موضوع الحدّ من مخاطر الفيضانات على المدن والأشخاص والبنية الأساسية والممتلكات، وهكذا بدأ الأمر بمشروع بحثي ثم تحول إلى حقيقة واقعة.

واليوم، تُعد "تقنية سديم" رائدة على المستوى المحلي في مجال التخفيف من الكوارث، حيث لا تعالج الفيضانات خلال موسم الأمطار فحسب، بل تساعد أيضاً في الحفاظ على البنية الأساسية للمدينة عن طريق جمع البيانات على مدار العام، كما نتوسع في التخفيف من حرائق الغابات، ومعالجة التحديات الأخرى المتعلقة بالمناخ، ويتماشى عملنا هذا مع المبادرات الأوسع في المملكة العربية السعودية مثل مبادرة الشرق الأوسط الأخضر، الهادفة إلى مكافحة التصحر من خلال إعادة التحريج.

كيف تدمج الشركة مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية في عملياتها؟

تشكل مبادئ الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية جوهر عمل "سديم"، فعملنا يؤثر بشكل مباشر على البيئة والمجتمع، وبالتالي فإننا نتعاون مع الهيئات الحكومية، لتغيير السياسات والمساعدة في الحد من مخاطر الفيضانات، ويشمل هذا التعاون كافة الجوانب، بدءاً من صيانة أنظمة تصريف مياه الأمطار، التي تشكل الدفاع الأساسي للمدن، ووصولاً إلى إظهار القيمة الاجتماعية والبيئية لبياناتنا، حيث نستخدم تصوُّر البيانات والمقاييس المالية، لإظهار مدى أهمية تقنيتنا للمجتمعات، ودورها في تعزيز أهداف الحوكمة البيئية والاجتماعية والمؤسسية.

كيف تستفيد "تقنية سديم" من الابتكار الرقمي والذكاء الاصطناعي في أنظمة الكشف عن السيول والفيضانات؟ وما هي نصيحتك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في هذا المجال؟

يعد الابتكار الرقمي عنصراً أساسياً في عملنا، حيث تعتمد تقنيتنا على أنظمة استشعار إنترنت الأشياء إلى جانب منصات الذكاء الاصطناعي، وقد ركّزت أطروحتي لرسالة الدكتوراه بالأساس على خوارزميات التعلم الآلي للتنبؤ بالفيضانات، وقد دمجنا هذه الرسالة في نموذج عمل "تقنية سديم"، فمن خلال الجمع بين البيانات من أجهزة استشعار إنترنت الأشياء وتحليلات الذكاء الاصطناعي، توفِّر منصتنا الرؤى في الوقت الفعلي، وهو ما يمكِّن الهيئات الحكومية من الاستجابة السريعة، كما أن منصتنا لا تكتفي بنقل البيانات فحسب، وإنما تفسرها أيضاً، وتقدم توصيات تتيح اتخاذ قرارات يمكن أن تنقذ الأرواح والممتلكات، كما أننا من خلال هذه التقنيات، نُمكِّن البلديات من الاستعداد بشكل أفضل للفيضانات وإدارتها والتعافي منها.

وفيما يتعلق بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة، فمن الضروري أن تضع في اعتبارها أن التقنيات مثل الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء والتوائم الرقمية هي أدوات أو مجرد وسيلة لتحقيق غاية أعظم، وليست أهدافاً في حد ذاتها، لذلك يجب استخدام هذه الأدوات فقط عندما تضيف قيمة، فالأمر لا يتعلق باستخدام أحدث التقنيات لمجرد توفرها، بل يتعلق باستخدامها بشكل هادف، ففي كل الأحوال يجب أن تخدم التقنية أغراضاً محددة وذات مغزى وفائدة.

مع توسُّع أعمال الشركة في 17 مدينة عبر 6 دول، كيف توسَّع نطاق عمل "تقنية سديم"؟ وما هي أبرز الشراكات التي أسهمت في دفع نمو الشركة؟

يمكننا القول أن توسعنا كان مدفوعاً بالشراكات الهامة التي عقدناها، والتي كان من أهمها شراكتنا مع وزارة البلديات والإسكان، التي تُعد ركيزة انطلاقنا الأساسية، حيث أتاحت لنا إثبات فاعلية تقنيتنا على مستوى المملكة، وفتحت أمامنا أبواب العمل مع المدن في جميع أنحاء المملكة.

وعلى الصعيد الدولي، سعدنا بالتواصل مع قسم النقل بجامعة تكساس في أوستن، الذي دعم أحد مشاريعنا المبكرة، كما مكَّننا حضورنا المكثف للفعاليات من بناء علاقات هامة، مثل تعاوننا مع وزارة الطاقة والبنية التحتية في دولة الإمارات العربية المتحدة، والذي قاد إلى إسناد مشروع لنا هناك، ويُضاف إلى ذلك خلفيات فريقنا المتنوعة، ففي ظل وجود مؤسسين من أربع قارات، يَسهُل إيجاد اللغة المناسبة والفهم الثقافي لتشكيل شراكات قوية تُواكب توسعنا في أسواق جديدة.

الوضع العام للممارسات المستدامة

الأُطر التنظيمية والمبادرات

انطلاقاً من التزامها باتخاذ إجراءات مناخية شاملة، أطلقت المملكة عدداً من الأطر التنظيمية الطموحة، ومبادرات للإصلاح البيئي، مصممة لتشجيع الممارسات المستدامة، وإعادة توجيه الاقتصاد نحو ممارسات تُراعي البيئة بشكلٍ أكبر.

مبادرة "السعودية الخضراء":

أُطلقت المبادرة في عام 2021م، وتجمع بين برامج حماية البيئة، وتسريع التحول في قطاع الطاقة، بالإضافة إلى الأهداف الشاملة مثل خفض الانبعاثات الكربونية والحد منها، وزيادة التشجير، واستصلاح الأراضي، وحماية المناطق البرية والبحرية في المملكة.

10 مليارات
شجرة تستهدف المبادرة زراعتها

%50
من المناطق البرية والبحرية في المملكة ستصبح محميات طبيعية بحلول عام 2030م

%30
من المناطق البرية والبحرية في المملكة ستصبح محميات طبيعية بحلول عام 2030م

85+
مبادرة أُطلِقَت تحت مظلة مبادرة "السعودية الخضراء"[18]

مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر":

أُطلقت المبادرة عام 2022م ضمن الجهود الإقليمية للمملكة لمواجهة تأثير التغيرات المناخية، وتحقيق المستهدفات العالمية للمناخ، من خلال توفير البنية التحتية اللازمة لحماية البيئة، والحد من الانبعاثات الكربونية.

50 مليار
شجرة تستهدف المبادرة زراعتها في المنطقة

670 طناً
من الانبعاثات الكربونية يُستهدَف تقليلها على مستوى المنطقة[19]

9.4 مليارات ريال
تستثمرها المملكة لدعم مشاريع مبادرة "الشرق الأوسط الأخضر" وأنشطة الحوكمة[20]

البرنامج الوطني للطاقة المُتجددة:

أُطلق البرنامج في عام 2017م من قِبل وزارة الطاقة، ويستهدف زيادة إسهام الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في المملكة بنسبة 50% بحلول عام 2030م، وذلك من خلال ضخ استثمارات ضخمة في مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

278 مليون
طن سنوياً حجم الانبعاثات الكربونية المستهدَف خفضها بحلول عام 2030م

34 مليار ريال
تم استثمارها في مشاريع الطاقة المتجددة

11.4 جيجا واط
من الطاقة المتجددة قيد التطوير

1,200
محطة يُستهدَف تركيبها لرصد مصادر الطاقة المتجددة في المملكة[21]

القطاعات الرئيسية الداعمة للممارسات المستدامة

تماشياً مع مستهدفات الاقتصاد الدائري ضمن رؤية السعودية 2030، تعمل المملكة على دفع عجلة الاستدامة في مجالات الطاقة، وإدارة الموارد المائية، والزراعة، والمدن الذكية، والسياحة، والتصنيع، والبنية التحتية، من خلال اعتماد التقنيات الخضراء، وأفضل ممارسات إدارة الانبعاثات الكربونية.

مصادر الطاقة المتجددة: تعمل الاستثمارات غير المسبوقة في مصادر الطاقة المتجددة، بما في ذلك الطاقة الشمسية وطاقة الرياح والهيدروجين الأخضر، على زيادة استدامة الطاقة، والإسهام في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 المتمثلة في الوصول إلى 50% من مزيج الطاقة المتجددة بحلول نهاية العقد.[22]

الزراعة: تساعد تقنيات الريّ الموفرة للمياه، وممارسات الزراعة العضوية، وسلاسل الإمداد المستدامة، المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تقليل أثرها البيئي.[23]

السياحة: تتيح خيارات السفر والتنقل الصديقة للبيئة، فرصاً كبيرة لجعل قطاع السياحة في المملكة من أكثر القطاعات استدامة وازدهاراً.

النقل: يُمكن للاستثمار في السيارات الكهربائية، ووسائل المواصلات العامة المستدامة، خفض الآثار السلبية لوسائل النقل على المناخ، مثل قطار الرياض والخدمات اللوجستية المستدامة.[24]

الرعاية الصحية: تستثمر المملكة في الرعاية الصحية الإلكترونية والحلول الوقائية التي تعزز من استدامة القطاع، فضلاً عن جهودها في تعزيز الرفاهية من خلال تحسين جودة المياه والهواء، وزيادة المساحات الخضراء.

البناء: يُسهم التبني الواسع لمعايير البناء الأخضر، والمواد المستدامة، والتصاميم الموفِّرة للطاقة، في إعادة تشكيل البنية التحتية الحضرية.

مزايا وتحديات تبنّي المنشآت الصغيرة والمتوسطة للممارسات المستدامة

على الرغم من الدور الهام الذي تلعبه المنشآت الصغيرة والمتوسطة في التحول نحو اقتصاد مستدام، إلا أنها تواجه العديد من التحديات في تبني السياسات والتقنيات والممارسات اللازمة، ويمكن من خلال تقديم الدعم المستهدف، والتعليم، وتسهيل الوصول إلى الموارد، مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في معالجة هذه الحواجز، وتعزيز استفادتها من المزايا العديدة طويلة الأجل لممارسات الأعمال المستدامة.

التحديات:

- القيود المالية المتعلقة بالامتثال وتبني التقنيات
- نقص المعرفة والخبرات اللازمة في مجال الاستدامة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة
- التحديات التنظيمية والقانونية
- محدودية الوصول للتمويل الأخضر بسبب نقص البيانات
- قيود سلاسل الإمداد بسبب التأثير المحدود للسوق
- إحجام الاستثمارات المستدامة بسبب عدم القدرة على البقاء على المدى الطويل
- مقاومة التغيير الذي عادة ما يحدث في الفِرَق الأصغر والأكثر ترابطاً

المزايا:

- بناء الثقة وتعزيز السمعة
- تحسين الأداء المالي
- تحديد المخاطر والتخفيف من أثرها
- تعزيز الوصول للتمويل المستدام
- تعزيز الكفاءة التشغيلية وتوفير التكاليف
- الامتثال التنظيمي والميزة التنافسية
- اجتذاب المواهب والاحتفاظ بها
- الابتكار وتحسين المرونة
- تعزيز العلاقات مع أصحاب المصلحة
- تحسين خلق القيمة على المدى الطويل[25]

التقنيات الخضراء وحلول الطاقة المتجددة

يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة من مجموعة واسعة من التقنيات الخضراء الجديدة، وحلول الطاقة المتجددة، التي تقلل من البصمة الكربونية، وتُخفِّض من تكاليف الطاقة، وتزيد من كفاءة واستدامة الشركات.

الطاقة الشمسية: يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستثمار في أنظمة الطاقة الشمسية الكهروضوئية، لتوليد الطاقة في المواقع، وتوفير حلول الطاقة الشمسية للعملاء، مثل التركيبات على الأسطح والمزارع الشمسية، والاستفادة من نجاح المنظومة التي أثمرت مؤخراً مشروعاً بقيمة 12 مليار ريال بين "أكوا باور" و"بديل"، في الربع الرابع من عام 2024م، لتوليد 5.5 جيجا واط من الطاقة الشمسية الكهروضوئية بحلول عام 2027م.[26]

أنظمة إدارة الطاقة الذكية: تتيح التقنيات الذكية مثل أنظمة إدارة الطاقة، وتطبيقات إنترنت الأشياء، للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تحسين استهلاك الطاقة من خلال تمكين المراقبة المباشِرة لاستخدام الطاقة، مما يساعد الشركات على تعزيز الكفاءة، والحدّ من النفايات.[27]

تقنيات إدارة الموارد المائية: يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات، تبني حلول مبتكرة لإدارة الموارد المائية مثل أنظمة الريّ بالتنقيط، وعدّادات المياه الذكية، وتقنيات معالجة مياه الصرف الصحي، للمساعدة في تحسين كفاءة المياه في الممارسات الزراعية، والعمليات الصناعية.

الأجهزة والمعدات الموفِّرة للطاقة: ينبغي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستثمار في الآلات والأجهزة الموفِّرة للطاقة، والتي يُمكن أن تُسهم بشكل كبير في تقليل التكاليف التشغيلية، من خلال استخدام المعدات التي تلبي معايير كفاءة الطاقة العالية، وتقلل من استهلاك الطاقة، وتتوافق مع أهداف الاستدامة الخاصة بها.

تقنيات البناء الأخضر: يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في مجال البناء أو العقارات، تبني ممارسات البناء الأخضر مثل مصادر المواد المستدامة، وتنفيذ التصاميم الموفِّرة للطاقة، وضمان العزل المناسب، والحد من التأثير البيئي، وجذب العملاء المهتمين بالبيئة.

الاقتصاد الدائري وإدارة النفايات: تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة مثل "حلول نقاء" مثيلاتها، في تنفيذ حلول الاقتصاد الدائري، وتحسين إدارة النفايات من خلال تقديم صناديق إعادة التدوير، وآلات البيع العكسي، وبرامج إعادة تدوير المكاتب، وبرامج الاستدامة للشركات.[28]

إنتاج الغاز الحيوي: يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في القطاع الزراعي أو إدارة النفايات، إنتاج الغاز الحيوي من النفايات العضوية كأحد الحلول المستدامة، من خلال تحويل النفايات واستخدامها كأحد مصادر الطاقة المتجددة في التدفئة أو توليد الكهرباء.

فرص السوق والإستراتيجيات المستدامة للتمويل

الوصول للتمويل الأخضر والحوافز

الإطار العام للتمويل الأخضر

تماشياً مع سياسات صندوق الاستثمارات العامة، ووزارة المالية، والمركز الوطني لإدارة الدَين، أطلقت المملكة الإطار العام للتمويل الأخضر عام 2021م، بهدف المساعدة في تحقيق الاقتصاد الدائري من خلال تعزيز الاستثمارات الداعمة للتنمية المستدامة، وخفض الانبعاثات الكربونية، بما يعزز تحقيق أهداف المملكة الطموحة للاستدامة.

11 مليون
طن متري من ثاني أكسيد الكربون يُستهدَف إزالتها وتخزينها واستعمالها سنوياً بحلول عام 2035م

90%
النسبة المستهدَفَة لخفض الطلب الوطني على الطاقة من خلال برنامج كفاءة الطاقة

8
مشاريع تجريبية تعمل بالهيدروجين الأخضر أُطلقت في عام 2023م

أكثر من 20%
من مساحة المملكة ستكون مناطق محمية بحلول عام 2030م[29]

وسيساعد الإطار العام للتمويل الأخضر في تحقيق هذه المستهدفات، من خلال إصدار مجموعة من أدوات الدَين لتمويل المنتجات الخضراء المؤهلة، بما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة.

- السندات الخضراء والصكوك
- القروض وأدوات الدَين الأخرى
- مشاريع الطاقة الشمسية، والمائية، والرياح
- الإضاءة باستخدام أنظمة "LED"
- أنظمة إدارة المدن والمباني الذكية
- الشبكات الذكية
- التخفيف من آثار التغير المناخي والتكيف معه
- استخدام الموارد المائية والبحرية بما يُحافظ عليها ويُحقِّق استدامتها
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي
- السيطرة على التلوث والعمل على منع مصادره[30]

تحفيز نمو الابتكارات من خلال مسرعات الاستدامة وصناديق الاستثمار الجريء

أطلقت المملكة مؤخراً العديد من مسرعات الأعمال، التي تستهدف تحفيز نمو المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستدامة، على مستوى المملكة والمنطقة.

برنامج مسرعة الأعمال "سدرة"

أطلقت وزارة البيئة والمياه والزراعة برنامج "سدرة" في وادي السيليكون عام 2024م، وهو برنامج مكثف لمدة 12 أسبوعاً، يقدم للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة الإرشاد اللازم، وفرص لربطهم بالشركات العالمية، والتعاون مع شركات الاستثمار الجريء، لتعزيز نمو وابتكار الشركات في القطاع البيئي في الرياض، ولندن، ووادي السيليكون.

- **الحصول على التوجيه والإرشاد من قِبل خبراء في الصناعة**
- **برامج تدريبية لتنمية وتطوير المهارات**
- **فرص التواصل مع المستثمرين المحليين والدوليين وشركات الاستثمار الجريء**
- **فرص النمو المتسارعة التي تيسرها شبكة الدعم والموارد الإستراتيجية**[31]
- **سهولة الوصول إلى الأسواق العالمية والمنظومات الدولية**

مسرعة "ميغا غرين"

أُطلِقَت مسرعة "ميغا غرين" في عام 2024م بالتعاون بين شركات "سابك" و"بيبسيكو" و"أسترو لابس"، بهدف مساعدة الشركات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تحقيق انبعاثات صفرية عبر 3 مسارات، وهي: الأمن الغذائي والمياه والزراعة، والاقتصاد الدائري، والتحول إلى الطاقة المتجددة، وقد شهد البرنامج الذي استمر لمدة 6 أشهر، تقديم 363 طلباً للمشاركة في أول 8 شركات، حيث سيحصل الفائز على جائزة بقيمة 112,500 ريال.[32]

شركة "ميراي سولار" (المملكة العربية السعودية): شركة ناشئة في مجال التقنية الشمسية، متخصصة في توسيع نطاق الطاقة الشمسية، لتحسين كفاءة استخدام الطاقة في إنتاج الغذاء والمباني الذكية.

شركة "أهايا التقنية" (المملكة العربية السعودية): شركة ناشئة في مجال البرمجيات المناخية والذكاء الاصطناعي، تُوفِّر منصة موحدة لتوسيع نطاق العمل المناخي في جميع أنحاء منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وباكستان.

شركة "مرونة" (الإمارات العربية المتحدة): شركة استشارية تقدم حلولاً حضرية مبتكرة.

شركة "سوربلس" (الإمارات العربية المتحدة): شركة ناشئة في مجال التقنية المناخية، تستهدف مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تقليل انبعاثات الغازات المسبِّبة للاحتباس الحراري، من خلال مشاركة الموارد عبر تبادل الاستدامة الرقمية.

شركة "واي واي ريجين" (لبنان): شركة تُقدِّم حلولاً مبتكرة من خلال الطاقة المتجددة، وإدارة المياه المستدامة، والزراعة المتجددة.

شركة "فيريديا تيك" (مصر): منصة للذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات، تتيح للشركات الزراعية تحليلات واسعة النطاق، مما يُسهم في إنتاج المحاصيل باستدامة وكفاءة أكبر، ومقاييس الاستدامة، واقتصاديات الوحدة.

شركة "بي-فيتا" (مصر): مركز للتقنية الحيوية، متخصص في صناعة مستحضرات التجميل، والأغذية، والمشروبات، من المواد الخام الطبيعية باستخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، مما يُسهم في الحدّ من البصمة الكربونية.

شركة "كومولوس" (تونس): شركة ناشئة في مجال تقنية المياه، تعمل على تحويل الهواء إلى مياه شرب نقية من خلال آلات "AWG" المبتَكرة.[33]

صناديق الاستثمار الجريء في مجال الاستدامة

بفضل الجهود الحالية البارزة للمملكة في تمكين حلول القطاع الخاص الجديدة، في القطاعات المرتبطة بالمناخ والاستدامة، تعمل مجموعة من صناديق الاستثمار الجريء الجديدة على دفع الاستثمار في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة.

صندوق "واعد فنتشرز":

يدعم صندوق الاستثمار الجريء التابع لشركة "أرامكو السعودية"، تسريع تطوير منظومة المشاريع الناشئة، من خلال الاستثمار في الشركات الناشئة السعودية القائمة على التقنية، مع التركيز على الاستدامة والتقنيات الحديثة، من خلال تسهيل الوصول إلى التمويل، والحصول على التوجيه، وتوفير المكاتب ومساحات العمل المشتركة، والمعسكرات التدريبية، وورش العمل، وفعاليات تعزيز التواصل بين الشركات الناشئة في مجالات الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والتجارة الإلكترونية، والتقنية المالية، والحوسبة السحابية، والحوسبة الفائقة، وتطبيقات الطاقة والصناعة، والتقنية الزراعية، والتقنية التعليمية، والتقنية الصحية.[34]

1.8 مليار ريال
قيمة الصندوق

+50
شركة يستثمر فيها الصندوق

75 مليون ريال
قيمة الاستثمار في كل شركة

12 شهراً
فترة حضانة الأعمال

صندوق "STV" الاستثماري:

أطلقته مجموعة "إس تي سي" عام 2018م، وهو أكبر صندوق للاستثمار الجريء في قطاع التقنية في الشرق الأوسط، ويستثمر في المنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات الناشئة المبتكرة والمستدامة، عبر مجموعة واسعة من القطاعات.

3 مليارات ريال
إجمالي رأس مال الصندوق [35]

750 مليون ريال
قيمة الاستثمارات المشتركة مع شركة "تابي"، أول شركة مليارية في قطاع التقنية المالية في الشرق الأوسط[36]

94 مليون ريال
قيمة استثمار صندوق "STV" الاستثماري المشترك في تطبيق "كالو"[37]

30 مليون ريال
قيمة استثمار صندوق "STV" الاستثماري في تطبيق "انفيجو" الرائد في مجال خدمات اشتراك تأجير السيارات[38]

67.5 مليون ريال
قيمة استثمار صندوق "STV" الاستثماري في تطبيق "أبيان المالية" الرائد في مجال الاستشارات المالية والادخار

488 مليون ريال
قيمة الاستثمار في شركة "سلة" الرائدة في قطاع التجارة الإلكترونية في المملكة، قبل الطرح العام الأولي لها

ستيل أطلس:

تأسَّس الصندوق في نيويورك عام 2022م بشراكة سعودية أمريكية، ويركّز على استثمارات التقنية المناخية داخل المملكة ودول مجلس التعاون الخليجي وخارجها، وخاصة في مجال البرمجيات والأجهزة الصناعية.

37.5 مليون ريال
تم جمعها لإنشاء صندوق استثماري في قطاع تقنية المناخ

من مليونين إلى 6 ملايين ريال
لكل استثمار في صندوق ستيل أطلس[39]

43.5 مليون ريال
قيمة استثمار صندوق ستيل أطلس المشترك في جهود شركة "فالار أتوميكس" لإنتاج وقود صناعي خالٍ من الكربون[40]

82.5 مليون ريال
قيمة الاستثمار المشترك في شركة "ترانس ميوتكس" لتمكين التحول العالمي إلى الطاقة الأساسية المربحة الخالية من الكربون[41]

رؤى الخبراء:

جيفري باير

مؤسس ومدير،
شركة "زيست أسوشيتس"

هل يمكن أن تشاركنا قصة تأسيس شركة "زيست أسوشيتس"؟ وكيف تتماشى رؤية الشركة مع مستهدفات الاستدامة طويلة الأجل في المملكة العربية السعودية؟

أسّستُ شركة "زيست" في عام 2020م بناءً على التزامي الراسخ بمعالجة التغير المناخي، ورغبتي في توظيف خبرتي وحماسي لدعم تحقيق مستهدفات المنطقة في إزالة الكربون، وقد جاء ذلك في الوقت الذي أعلنت فيه المملكة العربية السعودية عن هدفها للوصول إلى صافي انبعاثات صفرية وإطلاقها لمبادرة "السعودية الخضراء"، وهو ما أظهر بوضوح الحاجة إلى توحيد الخبرات العالمية لدعم أهداف الاستدامة التي تسعى المملكة إلى تحقيقها، وهو ما نقوم به في شركة "زيست".

كيف تساعد شركة "زيست" المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟

لدى شركة "زيست" ذراعين رئيسيين، هما: "زيست كلين تك"، وهي معنية بدعم الابتكار، و"زيست أسوشيتس"، وهي شركة خدمات استشارية، ويتمثل دور شركة "زيست كلين تك" في دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة ذات المنتجات المُبتكَرَة، ومساعدتها في تسويق تقنياتها، والوصول إلى شركاء ومستثمرين في المنطقة، وإطلاق مشاريع ذات أثر إيجابي على الاقتصاد المحلي والبيئة.

أما عملنا الاستشاري فغالباً ما ينطوي على مساعدة الكيانات الحكومية، في إنشاء برامج ومبادرات جديدة تستفيد من خبرات المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر سلاسل الإمداد، فعلى سبيل المثال، قدمنا خلال مشاركتنا في مؤتمر الأطراف السادس عشر لمكافحة التصحر (COP16) في الرياض، برنامج "Global Desertification Demonstrator"، والذي يهدف إلى احتضان وتسريع وتوسيع نطاق المنشآت الصغيرة والمتوسطة، من خلال تطوير حلول لمكافحة التصحر تُحقق دخلاً.

برأيك، ما هي أبرز الاتجاهات الرئيسية في تقنيات الكربون المنخفض التي تتوقَّع أن تصبح قوى رئيسية في السوق السعودية مستقبلاً، ولماذا؟

نركز دائماً في "زيست" على دراسة المزايا التنافسية للدولة جنباً إلى جنب مع المخاطر التي قد تواجهها، لتحديد التقنيات المناسبة لها، وفيما يخص المملكة، نجد أن لديها وفرة كبيرة في الموارد الطبيعية، مثل الأراضي الشاسعة وأشعة الشمس والرياح، بالإضافة إلى الخبرات الكبيرة في صناعة الطاقة، ووجود احتياطات أمان خاصة لإنتاج وإدارة واستخدام الوقود القابل للاشتعال بطريقة آمنة وفعالة، وقربها من أسواق التصدير، وانخفاض تكاليف رأس المال، ووجود مؤسسات ضخمة مملوكة للدولة، وهو ما يجعلها قادرة على إنتاج طاقة متجددة بتكاليف منخفضة للغاية، وشحنها إلى الأسواق الأوروبية والآسيوية، فضلًا عن تصميم وتنفيذ مشاريع رأسمالية ضخمة والاستثمار فيها.

وبالنظر إلى جميع هذه العوامل، فإننا نرى أن هناك فرص كبيرة وواعدة للشركات الراغبة في دخول السوق السعودي وابتكار تقنيات في مجالات مثل الطاقة الشمسية الكهروضوئية، والطاقة الشمسية الحرارية، والهيدروجين، واحتجاز الكربون واستخدامه، وإنتاج وقود الطيران المستدام، واسترداد الموارد من المحلول الملحي والمخلفات، بالإضافة إلى تقنيات الزراعة في المناطق القاحلة، ونحرص في "زيست" على تقديم الدعم لهذه الشركات.

هل هناك دول أو مدن تستلهم منها "زيست" سياساتها للاستدامة؟

نعمل حالياً في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لدى وزارة الطاقة في المملكة العربية السعودية، والذي أُشغل فيه منصب المستشار الفني الرئيسي، على إجراء العديد من المقارنات الدولية بهدف تحديد الآليات التي تُمكّننا من توطين الأفكار الناجحة بما يتناسب مع التحديات والفرص في المملكة العربية السعودية، ومن بين هذه الأفكار، أود أن أذكر برنامج مؤسسة "Carbon Trust" في المملكة المتحدة، التي عملت فيها قبل 15 عاماً، وهو برنامج يتيح للمنشآت الصغيرة الحصول على قروض بدون فوائد لتحسين كفاءة الطاقة فيها، بالإضافة إلى تقديم استشارات بخصوص كيفية ترشيد استخدام الطاقة في مناطق أو أنشطة محددة داخل نظام أو عملية أو منشأة.

كما أذكر أيضاً أنه عند مشاركتي في كتابة خطة العمل الخاصة باستخدام الطاقة البحرية المتجددة للمركز الوطني للتميز في المملكة المتحدة، فقد حرصت على تطوير برنامج يستهدف سلسلة إمداد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، وقد أسهم هذا البرنامج في ربط المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالمطورين الكبار، وساعد في إنشاء أسواق تحتضن ابتكارات هذه المنشآت، مما عَزَّز من ثقتهم وحفّزهم لمزيد من الابتكار.

برأيك، ما هي السياسات العامة التي تتطلع لرؤيتها مستقبلاً والتي تعتقد أنها ستُسهم في خفض البصمة الكربونية للمملكة العربية السعودية؟

أرى أن دعم كفاءة الطاقة قد يعود بالنفع على حكومة المملكة العربية السعودية، حيث يُسهم في خفض الطلب على الكهرباء، ويقلل من دعم الأسعار الذي تقدمه الحكومة لمستخدمي الطاقة، بالإضافة إلى ذلك، تعتبر البرامج التي تساعد المبتكرين على اختبار تقنياتهم الواعدة في الواقع العملي، أمراً بالغ الأهمية، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هيئة تنمية البحث والتطوير والابتكار في المملكة العربية السعودية توفر منصة مثالية لدعم مثل هذه الجهود.

توقعات النمو والآفاق المستقبلية

توسيع تبنّي الممارسات المستدامة من خلال الابتكار

تُعد التنمية المستدامة عنصراً أساسياً في أهداف التحول الاجتماعي والاقتصادي الأوسع لرؤية السعودية 2030، وانطلاقاً من ذلك، أطلقت المملكة عدداً من المبادرات المبتَكَرَة لتمكين القطاع الخاص، التي تستهدف تحفيز النمو المستدام عبر مجموعة متنوعة من القطاعات الرئيسية.

شركة "آلات": تصنيعٌ مستدام

أُطلقت شركة "آلات" في عام 2024م، وهي شركة تابعة لصندوق الاستثمارات العامة، تعمل على بناء مركز صناعي وإلكتروني جديد، لتقديم حلول صناعية مستدامة مدعومة بمصادر الطاقة النظيفة من خلال الذكاء الاصطناعي وتقنيات الثورة الصناعية الرابعة، مع التركيز على التنوع الاقتصادي، والتنمية الصناعية، والابتكار، وخلق فرص العمل، وتستهدف الشركة استثمار 375 مليار ريال عبر 9 وحدات أعمال بحلول عام 2030م[42]، وهي:

- الصحة الذكية
- الأجهزة الذكية
- التحول الكهربائي
- أشباه الموصلات
- البنية التحتية
- أجهزة المنزل الذكية
- الصناعات المتقدمة
- المباني الذكية
- البنية التحتية للذكاء الاصطناعي

أبحاث الاستدامة في جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

تُسهم جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية، التي تأسست عام 2009م، في ترسيخ مكانة المملكة بوصفها نموذجاً عالمياً في تدوير الموارد، وتعزيز ريادتها العلمية والتقنية في حماية واستصلاح الأراضي والبيئة الساحلية في المملكة، من خلال دعم جهود التعليم والبحث والابتكار وريادة الأعمال عبر عدد من القطاعات المستدامة.[43]

- أبحاث الطاقة المُتجددة
- الأمن المائي وتحلية المياه
- الزراعة المُستدامة والأمن الغذائي
- المدن الذكية والبنية التحتية المُستدامة
- الحفاظ على البيئة والتنوع الحيوي
- الاقتصاد الدائري واحتجاز الكربون وتخزينه
- أبحاث التقنية المتطورة في مركز الابتكار التابع لجامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية

التقنيات الناشئة في مجال الاستدامة

مع ما تشهده المملكة من تطورٍ تقني وصناعي، تبرُز العديد من التقنيات الناشئة المستدامة التي يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة الاستفادة منها وتبنيها لتعزيز وتطوير قطاعات الطاقة، والمياه، والزراعة، والحفاظ على البيئة، والتخطيط الحضري، والخدمات البلدية، وغيرها من القطاعات.

- **التقنيات المتقدمة للطاقة المتجددة:** الألواح الشمسية المتقدمة، والطاقة الشمسية المُركزة، وتوربينات الرياح المُصممة بما يُلائم ظروف الصحراء ذات سرعة الرياح المنخفضة، والهيدروجين الأخضر والأزرق.[44]

- **تحلية المياه وإدارة الموارد المائية:** تحلية المياه بالطاقة الشمسية، وألواح "الغرافين" لتنقية المياه بكفاءة، واستخراج المياه الجوفية، وشبكات المياه الذكية.[45]

- **التقنيات الزراعية المستدامة:** أساليب الزراعة المائية والزراعة المائية المُركبة للحدّ من استخدام المياه في أنظمة الزراعة الخالية من التربة، والمحاصيل المُعدلة وراثياً المقاوِمة لملوحة التربة، والزراعة الرأسية من خلال أنظمة إنتاج الغذاء بالتحكم المناخي، والذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء لتحسين استخدام المياه والموارد.[46]

- **البنية التحتية والمدن الذكية:** أنظمة التدفئة والتهوية والتكييف الذكية، والعزل الأخضر، وأنظمة إدارة الطاقة الآلية للمباني الموفِّرة للطاقة، والشبكات الذكية مع توزيع الكهرباء باستخدام الذكاء الاصطناعي، وأنظمة النقل العام الخضراء، وتقنيات التبريد المستدامة.[47]

- **تقنيات الحفاظ على الحياة البيئية والبحرية:** الشعاب المرجانية المزروعة في المختبر، لاستعادة توازن النُظم البيئية البحرية في البحر الأحمر، واستخدام إنترنت الأشياء لجمع بيانات البيئة البحرية، وتطوير المواد البلاستيكية القابلة للتحلل الحيوي.[48]

- **بدائل الوقود المستدامة:** الوقود الحيوي من الطحالب، والوقود الصناعي الناتج عن احتجاز ثاني أكسيد الكربون، وخلايا وقود الهيدروجين، لإنشاء مصادر طاقة للنقل والصناعة خالية من الانبعاثات.[49]

- **تقنيات تخزين الطاقة:** أنظمة البطاريات المتقدمة لتخزين الطاقة على مستوى الشبكة، وتخزين الطاقة الحرارية في الملح المنصهر أو المواد متغيرة الطُور.[50]

- **إدارة النفايات الذكية:** أنظمة فرز النفايات بالذكاء الاصطناعي لفصل وإعادة استخدام النفايات بكفاءة، ومصانع تحويل النفايات إلى طاقة حيوية من خلال تحويلها إلى وقود حيوي وأسمدة، وتقنيات إعادة التدوير لتحويل النفايات إلى منتجات ذات قيمة.[51]

☆ قصة نجاح:

عبد المجيد اليمني

الشريك المؤسس والرئيس التنفيذي،
Salasa

ما الحلول الجديدة التي تقدمها شركة "سلاسة" في إدارة سلاسل الإمداد؟ وكيف يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة تنفيذ هذه الحلول من أجل تحقيق الاستدامة بشكل أكبر في أعمالها؟

لقد رسّخت شركة "سلاسة" مكانتها في السوق باعتبارها شركة رائدة إقليمياً في مجال إدارة وشحن الطلبات، مستفيدةً في ذلك من سنوات الخبرة التي اكتسبتها من تعزيز منتجاتها وخدماتها، بما يتناسب مع احتياجات المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وخاصة المنشآت الملتزمة بإدارة سلاسل إمداد مستدامة، حيث صممنا مجموعة من أحدث الحلول والأدوات التي تساعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تبسيط عملياتها، وتحدّ من تأثيرها البيئي، مع ضمان الحفاظ على تحقيق الأرباح، وتتيح هذه الأدوات للمنشآت، إمكانية الحصول على البيانات والمعلومات في وقتها الفعلي، مثل إدارة المخزون، وتحسين مسارات التسليم، وجدولة الشحنات، وإدارة عمليات الاسترجاع، وهي أدوات تُعزِّز بدورها تبسيط العمليات، وخفض التكاليف، والحدّ من هدر الموارد.

تساعد شركة "سلاسة" الشركات على تحسين كفاءة عملياتها، من خلال خفض النفايات الناتجة عن عمليات التعبئة والتغليف، وتحسين كفاءة مسارات التسليم، إلى أي مدى تساعد هذه الخدمات الشركات على تحقيق أهداف الاستدامة الخاصة بها؟

أسهمت "سلاسة" في التقدُّم الملحوظ الذي يشهده تنفيذ الشركات لمبادرات الاستدامة، من خلال الاستفادة من حلول التعبئة والتغليف المستدامة وحلول الشحن، فمن خلال التحوّل إلى استخدام صناديق التعبئة والتغليف القابلة لإعادة التدوير، واختيار الحجم المناسب للشحنات، يمكن للشركات تقليص المواد المستخدَمَة، وخفض النفايات الناتجة عنها، بنسبة تتراوح بين 20% إلى30%، كما يُسهم تحسين المسار في تقليص مسافات النقل، وبالتالي خفض الانبعاثات الكربونية بنسبة تتراوح بين 15% إلى20%، وذلك بناءً على حجم الأسطول وكميات الشحن.

هل تخطط شركة "سلاسة" لدمج ممارسات أكثر استدامة في إستراتيجيتها التوسعية داخل المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي؟

تشكل الاستدامة أحد أهم القيم التي تركز عليها شركة "سلاسة"، ونعتزم دمج المزيد من الممارسات الصديقة للبيئة مع توسعنا في المملكة العربية السعودية ودول مجلس التعاون الخليجي، بما في ذلك التحسينات المستمرة لمنصاتنا التقنية التي تهدف إلى تقليل النفايات، وتبسيط العمليات اللوجستية، والحدّ من الانبعاثات الكربونية، إلى جانب عقد الشراكات الجديدة التي تدعم الابتكارات الخضراء في حلول التوصيل والتغليف في خدمات "التسليم في الميل الأخير".

ما هي أبرز التحديات التي واجهتها شركة "سلاسة" في إدخال الاستدامة في خدماتها، وكيف تمكّنت من التغلب عليها؟

في البداية، ركزنا على تأمين الشركاء المناسبين، وتثقيف الشركات حول التأثير الطويل الأجل للعمليات والممارسات المستدامة، وكان تحقيق التوازن بين فاعلية التكلفة، وتوافر المواد الصديقة للبيئة، وحلول الخدمات اللوجستية في المنطقة، من الأولويات الرئيسية لدينا، وفي حين أنه لا تزال بعض الشركات ترى أن الخيارات المستدامة مكلفة أو معقدة، فإننا نراها فرصة لسدّ الفجوة الثقافية والتعليمية، ونعمل في هذا السياق بفاعلية مع المبادرات الحكومية، إلى جانب تكوين شراكات إستراتيجية مع مورّدي المواد المحليين، ومقدمي الخدمات اللوجستية، لتوسيع نطاق الوصول إلى الموارد المستدامة.

هل هناك أي خطوات سهلة لتحقيق مكاسب سريعة في مجال الاستدامة في المنظومة الأوسع للتجارة الإلكترونية في المنطقة؟

يعد التحول إلى التغليف الصديق للبيئة والمناسب للحجم، هو أسرع الطرق وأكثرها مباشرةً لتقليل النفايات وخفض تكاليف الشحن، دون حدوث أي تغييرات جذرية في العمليات التشغيلية، أما الطريقة الثانية فهي تحسين مسارات التوصيل، وهو ما يقلّل من استهلاك الوقود، ويحدّ من الانبعاثات الكربونية، ويبسّط العمليات.

هل هناك أي طرق تتبناها شركة "سلاسة" لدمج تدابير الاستدامة الجديدة في خططها للتوسع الإقليمي؟

مع استمرار نمو "سلاسة" في المملكة وجميع دول مجلس التعاون الخليجي، فإننا نستكشف آليات جديدة لدمج الاستدامة في كل مرحلة من التوسع، سواء من خلال تأمين مواد صديقة للبيئة ومصنوعة محلياً، لتقليل بصمتنا الكربونية، أو الشراكة مع مقدمي الخدمات اللوجستية الخضراء، لتأمين خدمات "تسليم الميل الأخير"، أو الاستثمار في حلول الطاقة المتجددة لمستودعاتنا، ومن خلال دمج هذه التدابير في إستراتيجيتنا طويلة الأجل، فإننا نهدف إلى ضمان تحقيق النمو بالتوازي مع الالتزام بالممارسات المسؤولة للأعمال.

برأيك، ما هي تدابير الاستدامة التي يجب على الشركات الناشئة في مجال التجارة الإلكترونية إعطائها الأولوية لتحقيق النجاح في المشهد التنافسي لسوق اليوم، والازدهار على المدى الطويل؟

من الأسهل عموماً على الشركات الناشئة في مجال التجارة الإلكترونية، تنفيذ تغييرات ذات مغزى منذ بداية تأسيس أعمالها، حيث يمكن لهذه الشركات، من خلال إعطاء الأولوية للتدابير الأساسية للاستدامة، مثل التغليف الصديق للبيئة، والعمليات والخدمات اللوجستية الفعّالة، والأساليب المتقدمة لإدارة المخزون، وضمان الشفافية عبر كامل سلسلة الإمداد، خفض تكاليفها التشغيلية بشكل كبير، وإرساء أساس قوي للنمو المستقبلي.

المشهد العالمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستدامة

أسهم ظهور مجموعة من التقنيات الجديدة، وحلول الأعمال، والتحولات الثقافية الواسعة، في خلق فرص متنامية للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، لتوفير منتجات وخدمات أكثر استدامة لقاعدة المستهلكين المهتمين بالبيئة بشكل متزايد في جميع أنحاء العالم.

نظرة على الاتجاهات العالمية

حجم السوق والنمو في المنشآت الصغيرة والمتوسطة في مجال الاستدامة

على الرغم من التحديات التي تواجهها المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تبني الاستدامة والتقنيات الخضراء، مقارنة بالشركات الأكبر حجماً، إلا أن المنشآت متناهية الصغر غالباً ما تدمج الاستدامة في خطة عملها منذ البداية، مما يُبرهن على إمكانية مواجهة هذه التحديات من قِبل المنشآت الصغيرة والمتوسطة لدمج الممارسات المُستدامة في أعمالها.[52]

%40
من انبعاثات الكربون العالمية ناتجة عن المنشآت الصغيرة والمتوسطة[53]

%93
من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي استثمرت في الاستدامة[54]

%33
من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أظهرت التزاماً بيئياً[55]

%75
من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية تعمل على تقليل بصمتها الكربونية[56]

%118
نسبة الزيادة في عدد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي التي تستخدم الطاقة المُستدامة بشكلٍ أساسي في الفترة من 2015م إلى 2024م[57]

%12
من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الاتحاد الأوروبي تولد الطاقة المتجددة في الموقع[58]

506 مليار ريال
القيمة السوقية المتوقعة للسوق العالمي للتقنيات الخضراء والاستدامة بحلول عام 2030م[59]

%30
معدل العائد السنوي المركب في التقنيات الخضراء والاستدامة في الفترة من عام 2024م إلى عام 2025م[60]

%62
من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة المتحدة لم تكن على دراية بفوائد الممارسات البيئية والاجتماعية والحوكمة[61]

%23
نسبة النمو في ربحية المنشآت الصغيرة والمتوسطة المُستثمِرة في التحول الرقمي[62]

أقل من أو يساوي 50 %
نسبة التوفير في استهلاك الطاقة من خلال اعتماد محركات السرعة المتغيرة[63]

أقل من أو يساوي 37,500 ريال
قيمة تنفيذ حلول توفير الطاقة باستخدام محركات السرعة المتغيرة[64]

%69
من المستهلكين العالميين يتوجّهون للعمل لدى شركة مستدامة[65]

ومن المتوقَع أن تُسهم زيادة اعتماد المنشآت الصغيرة والمتوسطة للممارسات المُستدامة، في فتح آفاق واسعة تُسهم بدورها في رفع مستوى الوعي، وزيادة الممارسات التنفيذية، والتأثير في السياسات العامة.

مراكز إقليمية رائدة في قطاع الاستدامة

مع ظهور رواد للاستدامة في كل قارة، تنشأ مراكز السياسات العامة الخضراء لخلق حلول مجتمعية وبحثية مُبتكرة، تستهدف معالجة بعض مشاكل ندرة الموارد الأكثر إلحاحاً في العالم.

أمستردام:

بعد إطلاقها أول مبادرة للمدينة الذكية في عام 2009م، اختيرت مدينة أمستردام باعتبارها عاصمة الابتكار الأوروبية من قبل المفوضية الأوروبية في عام 2016م، وما تزال المدينة رائدة في تطوير سياسات مُبتَكَرة في الاقتصاد الدائري والطاقة النظيفة والتنمية الحضرية المستدامة.

مدينة أمستردام الذكية: تُحفز هذه المنصة المفتوحة للابتكار، التعاون بين المواطنين والكيانات العامة والخاصة، لجعل المدينة أكثر كفاءة في استخدام الطاقة، وتحقيق الاستدامة الرقمية، والبيئية، والشمول الاجتماعي عبر 6 قطاعات.

- **البنية التحتية والتقنية**
- **المدينة الدائرية**
- **الطاقة، والمياه، والنفايات**
- **الحوكمة والتعليم**
- **التنقل**
- **المواطنة والمعيشة**[66]

"إمباكت هَب" أمستردام: تأسَّس المركز في عام 2008م، ويقدم الدعم العملي للابتكار، والخبرات الواسعة، والبرامج المخصصة، لمساعدة الشركات الناشئة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، والشركات الكبرى، على تحقيق رؤاهم المستدامة من خلال 3 خدمات خاصة.

الاستشارات:
مساعدة المنظمات والجهات الحكومية على اكتشاف فرص الابتكار، وإيجاد الشركاء، وتنفيذ حلول فعالة ومستدامة.

برامج مسرّعات الأعمال:
توجيه الشركات الناشئة لإطلاق أفكارها المبتكرة، وتوسيع نطاقها، وتنميتها.

الشراكات:
تمكين الشركات والمنظمات غير الحكومية من التعاون في دعم الابتكارات الرائدة، من خلال 100 مركز تابع لـ "إمباكت هب" حول العالم.[67]

سنغافورة:

في عام 2021م، أطلقت سنغافورة خطتها الخضراء لعام 2030م، وهي خارطة طريق وطنية، تستهدف تعزيز أهداف التنمية المستدامة الطموحة للدولة، وتحقيق صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2050م، من خلال الاستثمار في 5 ركائز أساسية، من شأنها ترسيخ مكانة سنغافورة باعتبارها قائدة عالمياً في قطاع الاستدامة.

تشجير المدن: زراعة مليون شجرة جديدة، وتوفير حدائق لجميع السكان على بُعد 10 دقائق سيراً على الأقدام، بحلول عام 2030م.

المعيشة المستدامة: تقليل النفايات، وترشيد استهلاك المياه، وزيادة خدمات النقل العام.

استدامة الطاقة: تطوير حلول الطاقة الشمسية لتزويد 350 ألف منزل بالطاقة، وجعل 80% من المباني الجديدة خضراء، ونشر 60 ألف نقطة شحن للسيارات الكهربائية.

الاقتصاد الأخضر: تعزيز المكانة الإقليمية للدولة في تجارة الكربون، وزيادة السياحة المستدامة، وتمكين الشركات المحلية للاستفادة من الفرص المتاحة في قطاع الاستدامة.

مستقبل مرن: تعزيز القدرة على مواجهة الفيضانات، وزيادة قدرة صناعة الأغذية الزراعية لإنتاج 30% من الاحتياجات الغذائية محلياً وبشكل مستدام.[68]

سيدني:

أطلقت مدينة سيدني في عام 2004م، خطتها الطموحة "سيدني المستدامة 2030م -2050م"، الهادفة إلى تنفيذ مجموعة واسعة من السياسات الخضراء والمستدامة، تُسهم في تقليل الانبعاثات، وخلق فرص عمل، وتحسين جودة الحياة، مما يؤكد على الفوائد الاقتصادية والتجارية الناتجة عن مكافحة التغير المناخي.

%100
من الكهرباء المستخدَمَة من قِبَل بلدية المدينة في عام 2020م مصدرها طاقة متجددة

%70
نسبة انخفاض الانبعاثات الكربونية من قِبل بلدية المدينة في 2021م، أي قبل 9 سنوات من التاريخ المحدد

%66
انبعاثات أقل بفضل شركة "Better Buildings Partnership" وهي مجموعة رائدة في مجال المساحات التجارية

%26
نسبة الانخفاض في إجمالي الانبعاثات على الرغم من نمو السكان بنسبة 50% وذلك في الفترة من 2006م إلى 2020م

+6 آلاف
وحدة إضاءة "LED" مُستخدمة في إنارة الشوارع

7,081
لوح طاقة شمسية تم تركيبه على أكثر من 45 مبنى تابع للمدينة[69]

المستهدفات المستقبلية: تطمح مدينة سيدني من خلال خططها الخاصة بالوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2035م، إلى تحقيق مستهدفاتها المتمثلة في جعل المدينة أكثر خضرة واستدامة مستقبلاً.

صفر انبعاثات
كربونية في مدينة سيدني بحلول عام 2035م

%40
نسبة الزيادة في الغطاء الأخضر للمدينة بحلول 2035م

%27
نسبة الزيادة في الغطاء الشجري للمدينة بحلول 2025م

170 لتر
نسبة الزيادة في الغطاء الشجري للمدينة بحلول 2025م

%15
نسبة الانخفاض في النفايات الناتجة عن كل فرد في الفترة من عام 2015م إلى عام 2030م

%90
نسبة إعادة تدوير واستعادة النفايات السكنية والتجارية والصناعية والبناء والهدم بحلول عام 2030م

%7.5
من المساكن ضمن الإسكان الاجتماعي، و7.5% من المساكن يمكن تحمّل تكلفتها بحلول عام 2036م

10 دقائق
المدة اللازمة للوصول إلى جميع الاحتياجات اليومية سيراً على الأقدام بحلول عام 2030م[70]

البيئة التنظيمية والمعايير العالمية

الشهادات الدولية الخضراء والامتثال

تساعد مجموعة جديدة من الشهادات الصديقة للبيئة، المنشآت الصغيرة والمتوسطة الملتزمة بالاستدامة في تقليل بصمتها الكربونية، وتعزيز الشفافية، وتحقيق التوازن بين الربح والمسؤولية البيئية، وبناء الثقة، وتعزيز ولاء العملاء، وتحفيز نمو الأعمال.

معيار "آيزو 14001":

يُوفِّر هذا المعيار المعترف به دولياً لأنظمة إدارة البيئة، أُطر عمل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة لتصميم وتنفيذ أنظمة الإدارة البيئية، وتحسين أدائها البيئي باستمرار.

- **تقليل البصمة البيئية**
- **الامتثال للمتطلبات البيئية ذات الصلة**
- **تحقيق المستهدفات البيئية**[71]

معيار "آيزو 50001":

يُسهل هذا النظام المعترف به دولياً لإدارة الطاقة، على المنشآت الصغيرة والمتوسطة دمج الممارسات الفعالة لإدارة الطاقة في عملياتها التشغيلية.

- **تطوير سياسات لاستخدام الطاقة بشكل أكثر كفاءة**
- **قياس النتائج**
- **تحديد الأهداف والمعايير**
- **مراجعة مدى كفاءة السياسات الموضوعة**
- **استخدام البيانات لفهم وتحليل استهلاك الطاقة بفاعلية**
- **التحسين المستمر لإدارة الطاقة**[72]

شهادة "B Corp":

تُمنَح هذه الشهادة للمنشآت التي تلبي معايير عالية في الأداء، والمساءلة، والشفافية، والاستدامة من خلال الالتزام بالمعايير التالية:

- **تحقيق أداء اجتماعي وبيئي مرتفع عبر الحصول على تقييم "B Impact" بدرجة 80 أو أكثر.**
- **الالتزام بالشفافية من خلال إتاحة المعلومات حول الأداء للجماهير وفقاً لمعايير "B Lab".**[73]
- **تعديل هيكل حوكمة الشركات ليكون مسؤولاً أمام جميع أصحاب المصلحة، وليس فقط المساهمين.**
- **أكثر من 5,000 شركة حول العالم قامت بتلبية هذه المعايير.**[74]

معايير مبادرة إعداد التقارير العالمية:

هي مبادرة تُوفِّر إطاراً شاملاً للشركات لإعداد التقارير الخاصة بأدائها في مجال الاستدامة، من خلال تتبُّع تأثيرها البيئي، وسجل حقوق الإنسان، وممارسات العمل، وسجل مكافحة الفساد.

- معيار إعداد التقارير الخاصة بالاستدامة الأكثر استخداماً على مستوى العالم
- تعزيز الشفافية
- المساعدة في تلبية توقعات أصحاب المصلحة
- إدارة المخاطر والفرص
- دعم اتخاذ القرارات الإستراتيجية[75]

الريادة في تصميم الطاقة والبيئة:

تصدر هذه الشهادة عن مجلس المباني الخضراء الأمريكي، وتضع المعايير لتصميم وبناء المباني الخضراء، من خلال كفاءة الطاقة، والحفاظ على المياه، والحد من النفايات، وجودة البيئة الداخلية.

- تحسين كفاءة المباني
- تقليل تكلفة التشغيل
- تعزيز سمعة السوق
- قيمة أعلى عند إعادة البيع، وارتفاع القيمة الإيجارية
- تحسين الاحتفاظ بالموظفين
- مميزات ضريبية في بعض المناطق[76]

شهادة "Cradle to Cradle" (C2C):

تعترف هذه الشهادة بالمنتجات المُصممة بما يراعي مبادئ الاقتصاد الدائري، ويساعد الشركات على ابتكار وتحسين المواد والمنتجات عبر خمس فئات للاستدامة:

- سلامة المواد
- دائرية المنتجات
- العدالة الاجتماعية
- إدارة المياه والتربة
- نظافة الهواء وحماية المناخ[77]

شهادة التجارة النزيهة:

نظام تحقق مستقل تابع لجهة خارجية، يضمن أن تلبي المنتجات المعايير الاجتماعية والبيئية والاقتصادية الصارمة، من خلال عمليات التدقيق المنتظمة، والتصحيح في حالة عدم الامتثال.

- تمكين المنتجين في الدول النامية
- توفير سُبل معيشة مستدامة
- حماية موارد الكوكب
- تعزيز الأجور العادلة
- تعزيز سلاسل الإمداد المستدامة
- تحسين قيمة المنتج وثقة العملاء
- تعزيز قيمة الزراعة، والمنسوجات، والحرف اليدوية[78]

دراسات حالة للتحول الناجح نحو الاستدامة

مع تزايد المنشآت الصغيرة والمتوسطة الجديدة في السنوات الأخيرة، والتي تعمل على توسيع نطاقها من خلال إنشاء منتجات مستدامة من الدرجة الأولى، حيث تمكنها الشهادات الخضراء من توسيع حصتها في السوق، وزيادة ثقة وقاعدة عملائها على المدى الطويل.

شركة "إيكوالف" (إسبانيا)

ECOALF

منذ تأسيسها في عام 2009م، قدمت شركة "إيكوالف" ملابس وإكسسوارات صديقة للبيئة، من النفايات البحرية المُعاد تدويرها، توازي في جودتها أفضل المنتجات غير المصنوعة من خامات مُعاد تدويرها، مما أسهم في إنشاء نموذج إنتاج مُستدام، كما تمنحها شهاداتها المستدامة ميزة تنافسية كبيرة في سوق الأزياء الصديقة للبيئة.

182
موظفاً

الشركة
الأكثر مسؤولية في إسبانيا في عامي 2022م و2023م

أول
شركة في إسبانيا تحصل على شهادة "B Corp" في عام 2018م

أول
متجر خالٍ من الانبعاثات الكربونية افتُتح في عام 2022م

%100
من الأحذية التي أنتجتها الشركة في عام 2014م مصنوعة من الإطارات المُعاد تدويرها

700+
من المخلفات أُزيلت من المحيط بواسطة "إيكوالف"

3+ آلاف
صياد مدعوم في إسبانيا، واليونان، وإيطاليا، وتايلاند[79]

شركة "بيوباك" (أستراليا)

استهدفت شركة "بيوباك" منذ تأسيسها في عام 2006م، تغيير وجه صناعة مواد التغليف بشكلٍ كامل، حيث تُصنِّع جميع مواد التغليف من مواد نباتية تم الحصول عليها بطريقة مسؤولة ومصممة لدعم الاقتصاد الدائري الخالي من الكربون في جميع مراحل التصنيع، وبالإضافة إلى حصول الشركة على شهادة "B Corp"، فإنها تتبرع أيضاً بنسبة كبيرة من أرباحها لجهود الحفاظ على البيئة.

159
موظفاً

%7.5
من أرباح الشركة تم التبرع بها إلى "Rainforest Rescue" في أستراليا، و"Rainforest Rescue" في نيوزيلندا

169 مليون ريال
جُمعت من الأسهم الخاصة

B Corp
حاصلة على شهادة "B Corp"[80]

أول
توسع دولي للشركة كان في هونغ كونغ في عام 2023م[81]

أول
رحلة طيران خالية من النفايات في العالم كانت مع شركة "كانتاس" في عام 2018م[82]

شركة "بيز راب" (الولايات المتحدة)

تأسست شركة "بيز راب" في فيرمونت عام 2012م، وهي شركة رائدة في صناعة منتجات تغليف الطعام من مواد طبيعية قابلة لإعادة الاستخدام، كحل مستدام وبديل عن الحاويات والأكياس البلاستيكية التقليدية، مما يُسهم في تقليل استخدام البلاستيك ذو الاستخدام الواحد.

10
موظفين

عام واحد
هو العمر الافتراضي للمنتج قبل أن يبدأ في التحلل[83]

المركز الأول
في مبيعات "أمازون" في فئة حاويات وتغليف الطعام

+12,000
تقييم لمنتجات الشركة على المواقع الإلكترونية

16
جائزة حصلت عليها الشركة

جائزة "B Corp"
حصلت عليها الشركة باعتبارها الأفضل في العالم في مجال البيئة[84]

☆ قصة نجاح:

علي أبو السعود

المؤسس والشريك الإداري،
شركة "هلا فينتشرز"

HALA ventures

لدى شركة "هلا فينتشرز" التزام بالاستثمار في منتجات فريدة ومبتكرة، فهل تُعد الاستدامة أحد المعايير التي تضعها الشركة في اعتبارها عند قرارها بتمويل شركة ناشئة واعدة؟ وكيف تطبّق ذلك؟

على الرغم من أن الاستدامة ليست شرطاً أساسياً من جانبنا للموافقة على صفقة أو رفضها، فإن لها دور فعال في فلسفتنا الاستثمارية، وإلى جانب التركيز على العديد من العناصر الأساسية، فإننا نعطي الأولوية للمنتجات الإبداعية والفريدة من نوعها، حيث نسعى إلى الحصول على تقنيات مبتكرة تعمل على أتمتة العمليات القديمة، أو تعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات بتكلفة أقل، مما يرفع الكفاءة ويعزّز استدامة الممارسات التجارية، كما أننا نعطي الأولوية للشركات الناشئة التي تستخدم التقنية لتحسين إمكانية الوصول وخفض التكاليف، وهو ما يصنع فرقاً ملموساً في السوق.

كما نقوم بتقييم قدرات الشركات الناشئة على التوسع من خلال كفاءة البحث عن حلول لأتمتة العمليات، وتقليل العقبات أمام تحسين نطاق وسرعة الوصول إلى السوق، والإسهام في التنمية المستدامة، ونظراً لأن نموذج الأعمال المستدام يعتمد على الجدوى الاقتصادية، فإننا نركّز على الحلول المبتكرة التي تقلّل التكاليف وتحسّن الكفاءة، وتمنح الشركات الناشئة وضعاً يسمح لها بالربح دون الإخلال بالاشتراطات البيئية، وهو ما يعزّز في النهاية من فرص الشركات التي تعطي الأولوية للابتكار، والمسؤولية الاجتماعية والبيئية، وتسهم في تحقيق مستقبل أكثر استدامة.

تواجه المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأقدم غالباً بعض الصعوبات في دمج الاستدامة في عملياتها، بينما يسهل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة الأحدث دمجها منذ البداية، فهل هناك حلول تسهّل على المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية دمج الاستدامة في خطة أعمالها منذ البداية؟

يمكن تبسيط دمج الاستدامة في المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المملكة العربية السعودية، من خلال التركيز على عدة مجالات رئيسية، حيث يجب على المنشأة تقييم ما إذا كانت تقنيتها مبتكرة بالفعل، أم أنها مجرد تعديل طفيف للأنظمة القديمة، وكذلك التأكد من أن هذه التقنية توفّر حلولاً مبتكرة منخفضة التكلفة تتيح شمولية الوصول وتعزّز الاستدامة، كما يتوجب على المنشآت الصغيرة والمتوسطة تنفيذ ممارسات موفّرة للطاقة، وانتهاج إستراتيجيات تحد من النفايات وتسهم في الاقتصاد الدائري، فعلى سبيل المثال، يساعد الحصول على المواد من الموردين المحليين المستدامين على تقليل البصمة الكربونية، ويدعم الاقتصاد المحلي، ولهذه الأسباب فإننا نستهدف إيجاد الحلول المبتكرة التي لا تكتفي بالحفاظ على الوضع القائم، وندعو المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المملكة إلى دمج الممارسات المستدامة في نماذج أعمالها منذ البداية، وهو ما يعزّز تسويق العلامة التجارية، ويتيح النمو على المدى الطويل.

باعتبار "هلا فينتشرز" شركة متخصصة في الاستثمار في الشركات الناشئة المتطورة المعتمدة على التقنية، فكيف تُسهم التقنيات الناشئة مثل إنترنت الأشياء والذكاء الاصطناعي في اتخاذ قرارات الاستثمار؟ وكيف يمكن لهذه التقنيات مساعدة الشركات على دمج الاستدامة في ممارساتها؟

تستثمر "هلا فينتشرز" في التقنيات الناشئة، التي تدفع الابتكار وتعزّز من فرص نجاح الأعمال، مع التركيز بشكل خاص على الذكاء الاصطناعي، فعلى سبيل المثال تُعد شركة "Intella" من أبرز استثماراتنا، وهي شركة ناشئة رائدة في مجال الذكاء الاصطناعي، ويعبّر منتجها المُبتَكَر "Intella CX" عن قدرة التقنية على التطوير المستدام، وهو عبارة عن أداة تحليل بيانات شاملة لمراكز الاتصال، تعمل على تحويل المحادثات إلى رؤى قابلة للتنفيذ، من خلال النسخ، وتتبُّع الأداء، وإدارة مؤشرات الأداء الرئيسية، وتحليل المشاعر.

ومن خلال دعمنا لمثل هذه الشركات الناشئة، فإننا نمكّنهم من تعزيز الكفاءة التشغيلية، وتحسين تجارب العملاء، ونُسهم في فتح الآفاق أمام فرص جديدة، وإنشاء حلول قابلة للتطوير تتوافق مع الأهداف الاقتصادية الأوسع وتدفع النمو المستدام.

هل تعقد شركة "هلا فينتشرز" أي شراكات أو تُشارك في أي مبادرات تعاونية لتعزيز الاستدامة بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة؟ وهل يمكن أن تشاركنا بعض الأمثلة على تلك الشراكات والمبادرات؟

تلتزم "هلا فينتشرز" بتسهيل الشراكات التي تدفع النمو المستدام للشركات الناشئة، ولدينا عدد من الشراكات التعاونية، فعلى سبيل المثال، أجرى فريق خلق القيمة لدينا في عام 2024م أكثر من 50 نشاطاً للتوفيق بين الشركات الناشئة والشركات الكبرى، كما أننا سنقوم بالشيء نفسه في مؤتمر "ليب 2025".

برأيك، ما الذي يُمكن أن تُسهم به السياسات العامة في جعل سوق المنشآت الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة في المملكة أكثر استدامة على المدى الطويل؟

أسهمت السياسات العامة في تحقيق ذلك بشكل كبير حتى الآن، وأتطلع إلى مزيد من السياسات الداعمة للشركات الناشئة في المراحل المبكرة في مجال التقنية الخضراء، ومزيد من الحوافز لنماذج الأعمال المستدامة والممارسات الصديقة للبيئة، ودعم الشراكات المُعزِّزَة للاستدامة في منظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة بين القطاعين العام والخاص.

المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية في المشهد العالمي للاستدامة

البرامج والمبادرات العالمية المُمكِّنَة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الاستدامة

مع تزايد الوعي بأهمية المنشآت الصغيرة والمتوسطة لتعزيز قوة الاقتصاد العالمي مستقبلاً، تقود المنظمات الدولية الرائدة مثل الأمم المتحدة، والمفوضية الأوروبية، العديد من المبادرات التعاونية لمساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في جميع أنحاء العالم، في أن تصبح أكثر استدامة.

شبكة المشاريع الأوربية (EEN)

باعتبارها الداعم الأكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في العالم، تركز شبكة المشاريع الأوروبية على مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في السوق المشتركة على تحقيق أكبر قدر من الاستدامة والتوسع بشكلٍ متساوٍ، بالإضافة إلى مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الوصول إلى تمويل الاتحاد الأوروبي، وتحقيق أكبر قدر من التحول الرقمي، والمرونة، والابتكار، والوصول للأسواق العالمية، من خلال تقديم أشكال متنوعة من الدعم لتحقيق الاستدامة:

- **40,000 ريال قيمة المنحة المقدمة من الشبكة لدعم الطاقة المُخصصة**[85]
- **نماذج أعمال مستدامة ودائرية**
- **الابتكار والتقنيات الخضراء**
- **كفاءة الطاقة والموارد**
- **إدارة النفايات**
- **إدارة المياه**
- **التمويل المستدام**
- **مخططات الشهادات الأوروبية مثل "EU Ecolabel32" أو "EMAS33"**[86]

المركز المناخي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

بالتعاون مع منصة "Normative" وفريق "Net Zero" بجامعة أكسفورد، تأتي هذه المبادرة من ائتلاف "We Mean Business"، ومبادرة "Exponential Roadmap"، وحملة الأمم المتحدة "السباق نحو الصفر"، لتمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من المشاركة في حماية المناخ، وبناء أعمال مرنة، من خلال وجود مراكز إقليمية للمركز في الهند، وأمريكا اللاتينية، ومنطقة الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والدول الإسكندنافية، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، ويركز المركز على ثلاثة مواضيع أساسية:

أساسيات الأعمال: مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة على تعزيز الفهم، ووضع أهداف مناخية واضحة، وتسريع التقدم من خلال إعداد التقارير وتمويل انتقالها إلى صافي انبعاثات صفرية.[87]

الانبعاثات التشغيلية: تزويد المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحلول عملية للمساعدة في خفض انبعاثات المكاتب، والتحول إلى تبنّي تقنيات المركبات الكهربائية، والطاقة المتجددة، والمضخات الحرارية، وتحديث المباني بالعزل.[88]

سلاسل الإمداد: مساعدة المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر تزويدها بالبيانات وخدمات تقنية المعلومات، والتواصل مع الموردين لخفض الانبعاثات، وتقليل انبعاثات سلاسل الإمداد الخاصة بها، والانبعاثات الناتجة عن النقل والشحن.[89]

الميثاق العالمي للأمم المتحدة

باعتباره أكبر مبادرة لاستدامة الشركات في العالم، يُعد الميثاق العالمي للأمم المتحدة مبادرة غير ملزمة، تُساعد الشركات على مواءمة إستراتيجياتها وعملياتها مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان، والعمل، والبيئة، ومكافحة الفساد، من خلال إجراءات تعزز الأهداف المجتمعية.

+20 ألف
شركة ومنشأة متوسطة وصغيرة الحجم مشارِكة في الميثاق[90]

+160
دولة مُمثَّلَة في الميثاق

%62
من المشاركين في الميثاق من المنشآت الصغيرة والمتوسطة[91]

5
مراكز إقليمية[92]

62
شبكة على مستوى الدول[93]

+100
دولة شهدت أعمالاً برمجية خلال عام 2023م[94]

الدروس المستفادة والفرص المتاحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة

فضلاً عن اكتسابها رؤى ثاقبة، وتبنيها لمعايير بيئية أفضل، يمكن للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، الاستفادة من مجموعة واسعة من البرامج المصممة لتحفيز التنمية المستدامة عبر القطاعات الرئيسية، من خلال مشاركتها في برامج التعاون الدولي مثل الميثاق العالمي للأمم المتحدة.

برنامج الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي

بعد موافقة مجلس الوزراء في الربع الرابع من عام 2024م، أطلقت المملكة برنامج الحوافز المعيارية للقطاع الصناعي بقيمة 10 مليارات ريال، لتمكين الاستثمارات المستدامة في مجالات الصناعة والتصنيع المتقدم، من خلال زيادة الاستثمارات الوطنية في المواد الكيميائية، والطيران، والسيارات، والأغذية، والأجهزة الطبية، والمستحضرات الصيدلانية والآلات والمعدات، مما يخلق فرصاً هائلة للتعاون بين المنشآت الصغيرة والمتوسطة المحلية والأجنبية.

10 مليارات ريال
مُخصصة للبرنامج

أقل من أو يساوي %35
نسبة تغطية الاستثمار الأولي للمشروع

%50
من التمويل يُقدَّم أثناء مرحلة البناء، و50% أثناء مرحلة الإنتاج

أقل من أو يساوي 50 مليون ريال
مخصصة لتمويل المشاريع المؤهَلة

أقل من أو يساوي 23 مليار ريال
قيمة الإسهامات المستقبلية المتوقعة من البرنامج في الناتج المحلي الإجمالي للمملكة[95]

توطين صناعة الطاقة المتجددة بدعم من صندوق الاستثمارات العامة

يستثمر صندوق الاستثمارات العامة بشكل كبير في توطين إنتاج الطاقة المتجددة من الرياح، والطاقة الشمسية، والهيدروجين الأخضر، حيث أبرم صفقات مع "إنفيجين للطاقة"، و "جينكو سولار"، و"رؤية للصناعة"، و"تشونغ هوان لتقنية الطاقة المتجددة" التابعة لشركة "تي سي إل"، لإنتاج مكونات توربينات الرياح، والخلايا الكهروضوئية، والوحدات، والسبائك، وألواح الطاقة الشمسية، مما يفتح آفاقاً صناعية جديدة أمام المنشآت الصغيرة والمتوسطة.

%75
من المكونات يُستهدَف توطين صناعتها بحلول عام 2030م

+39 مليار ريال
قيمة استثمارات صندوق الاستثمارات العامة في مشاريع الطاقة المتجددة حتى النصف الأول من عام 2024م

13.6 جيجا واط
من إجمالي الطاقة المتجددة ستُولِّدها المشاريع المموّلة من صندوق الاستثمارات العامة[96]

برنامج حاضنات ومسرعات الأعمال الصناعية (نمو)

ضمن جهودها الحثيثة لتوسيع قاعدة الصناعات المستدامة في المملكة، أطلقت وزارة الصناعة والثروة المعدنية مؤخراً برنامج حاضنات ومسرعات الأعمال الصناعية، لتعزيز كفاءة الصناعة الوطنية، من خلال دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في قطاع الصناعة.

17
مشروعاً صناعياً سيتم دعمه منذ مرحلة التأسيس

%92
من الشركات الصناعية في المملكة هي منشآت صغيرة ومتوسطة

%34
من استثمارات البرنامج موجهة إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة

%55
من القوى العاملة في القطاع الصناعي تعمل في المنشآت الصغيرة والمتوسطة[97]

الابتكارات في الاقتصاد الدائري

ظهرت مجموعة من الابتكارات المستدامة التي تُسهل تطبيق مبادئ الاقتصاد الدائري، بدءاً من الحلول التقنية، وشركات "المنتج كخدمة" ووصولاً إلى المحاكاة الحيوية، والمواد الخام الطبيعية، ونماذج المشاركة المجتمعية التي تُشجع أنماط الحياة المستدامة.

إعادة تدوير المنسوجات: تستطيع التقنيات الجديدة تحليل مزيج البوليستر والقطن إلى مواد خام لإعادة استخدامها في صناعة أقمشة جديدة، مما يُقلل من الاعتماد على المواد الخام الأصلية، ويُقلل من نفايات المنسوجات في مكبات النفايات، ويُوفِّر نظاماً أكثر إحكاماً لإعادة تدوير المنسوجات.

مواد التغليف المصنوعة من الفطريات: تستخدم شركة "مشروم باكجنغ" الأمريكية، جذور نبات الفطر والنفايات الزراعية في تصنيع مواد تغليف قابلة للتحلل الحيوي، حيث تتحلل بشكل طبيعي في غضون من 30 إلى 60 يوماً.[98]

إعادة استخدام بطاريات السيارات الكهربائية: تُعيد شركة "رينو" الفرنسية استخدام بطاريات السيارات الكهربائية المستعملة في أنظمة تخزين الطاقة في المنازل والأماكن التجارية، مما يُعطي بطاريات السيارات الكهربائية عمراً ثانياً قبل إعادة التدوير الكاملة، ويُقلل من نفايات البطاريات، ويدعم تخزين الطاقة المتجددة.[99]

استصلاح مواد البناء: تُعد منصة "إكسس ماتيريال إكستشنج" الهولندية منصة للتوفيق بين الشركات في مجال نفايات البناء، مما يُمكن الشركات من بيع أو إعادة استخدام المواد الزائدة، مما يُقلل من كميات النفايات المُرسلة إلى مكبات النفايات، ويُخفِّض من تكاليف البناء.[100]

حلول النفايات الغذائية الدائرية: يقوم تطبيق "تو غود تو غو" الدنماركي، بربط المستهلكين بفائض الطعام من المطاعم ومحلات البقالة بأسعار مُخفضة، مما يقلل من هدر الطعام، ويُوفِّر فوائد اقتصادية للمستهلكين والشركات، ويُقلِّل من انبعاثات غاز الميثان.[101]

برنامج إعادة شراء الأثاث: تقدم شركة "أيكيا" السويدية الآن للعملاء برنامج إعادة الأثاث المُستعمل، الذي تُجدده الشركة أو تُعيد تدويره أو تُعيد بيعه، مما يُساعد في إطالة عمر المنتجات، ويُقلِّل النفايات، وينشئ دورات إنتاج أكثر استدامة.[102]

إعادة تدوير البلاستيك المُستخرج من المحيطات: تستثمر شركة "بلاستيك بانك" الكندية في المجتمعات المحلية، مقابل جمع النفايات البلاستيكية من المسطحات المائية، والتي يتم تحويلها إلى حبيبات بلاستيكية قابلة لإعادة التدوير للتصنيع، مما يُقلل من التلوث البلاستيكي، ويُوفر فرص دخل عادلة، ويُشجع على الاستخدام المُستدام للبلاستيك.[103]

إعادة التدوير الكيميائي للبلاستيك: تُحلل شركة "إيستمان" الأمريكية، من خلال تقنية إعادة التدوير الجزيئي، البلاستيك الذي يصعب إعادة تدويره إلى مكوناته الجزيئية الأساسية، مما يسمح بإعادة استخدامها في منتجات جديدة، حتى عندما يكون البلاستيك مُختلطاً أو مُلوثاً.[104]

رؤى الخبراء:

أحمد الكشي

الشريك المؤسس وعضو مجلس الإدارة،
جمعية الاستدامة المؤسسية

جمعية الاستدامة المؤسسية
CORPORATE SUSTAINABILITY ASSOCIATION

ما أهمية الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية للشركات في المنطقة؟ وكيف يمكن للشركات تعزيز دمج هذه المبادئ في إستراتيجيات أعمالها؟

اكتسبت الحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية في السنوات الأخيرة، أهمية كبيرة لدى الشركات في المملكة، بجميع أحجامها وعبر كافة القطاعات، ويمكننا تفسير هذه الأهمية المتزايدة عبر عدة عوامل، تتمثل في تركيز رؤية السعودية 2030 على التنمية المستدامة، وإطلاق عدد من المبادرات العامة لدفع الاستدامة في القطاع الخاص، مثل إطار التمويل الأخضر من صندوق الاستثمارات العامة، والإطار العام للتمويل الأخضر من وزارة المالية، والدليل الإرشادي للإفصاح عن الممارسات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات من السوق السعودية (تداول)، والإستراتيجية الجديدة لهيئة السوق المالية لإنشاء الإطار التنظيمي لأدوات الدين الاجتماعية والمستدامة والخضراء، وكذلك برنامج روّاد الاستدامة من وزارة الاقتصاد والتخطيط، كما بدأ عدد من الجهات الحكومية في نشر تقارير الاستدامة، بما في ذلك وزارة الطاقة، وهيئة كفاءة الإنفاق، والهيئة الملكية لمحافظة العلا، ومبادرة السعودية الخضراء.

وتُشكّل جميع هذه الجهود جزءاً من التطورات الجارية في المملكة العربية السعودية، وتُعد مؤشراً على تطوُّر المشهد البيئي والاجتماعي والمؤسسي، كما تُشكِّل التنافسية الشديدة بين الشركات في المملكة، وخاصة مع مشاركة الجهات الحكومية، عاملاً إيجابياً يُحفِّز التعاون، ويُعزِّز الدفع نحو الاستدامة.

كيف يبدو مشهد الاستدامة في المملكة العربية السعودية؟ وكيف تطوَّر هذا المشهد في السنوات الأخيرة؟

برزت المملكة العربية السعودية على المستوى الإقليمي باعتبارها رائدة في مجال الاستدامة، نتيجة للجهود المبذولة في إطار رؤية السعودية 2030، والتي تراعي دمج الممارسات البيئية والتنمية الاجتماعية في مشاريع التنويع الاقتصادي، فضلاً عن التحسينات التي أُجريَت في جهود التنمية المستدامة في المملكة، بما في ذلك الإصلاحات المؤسسية التي تقودها معايير الاستدامة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات، والإصلاحات الاجتماعية، وتوسيع نطاق تبنّي الطاقة المتجددة، والحلول القائمة على الطبيعة مثل مبادرة السعودية الخضراء، وجهود الاقتصاد الدائري، والتمويل الأخضر، ودمج معايير الاستدامة البيئية والمجتمعية وحوكمة الشركات في القرارات الاستثمارية.

ما نصيحتك للمنشآت الصغيرة والمتوسطة التي تسعى إلى أن تكون أكثر استدامة في المملكة العربية السعودية؟ وهل يمكن تنفيذ أي حلول سهلة وسريعة وذات تكلفة مناسبة في هذا السياق؟

بدايةً ينبغي على المنشآت الصغيرة والمتوسطة فهم الأسباب وراء تبنيها مبادئ الاستدامة، حيث تختلف الإجراءات باختلاف الدوافع، فمن المهم أن تحرص الإدارة العليا على إظهار القيمة المضافة لتبنّي الاستدامة، كما يجب عليها إنشاء إدارة أو قسم لتبسيط جهود الاستدامة عبر جميع أنحاء المؤسسة، وتوظيف أشخاص ذوي مهارة وخبرة لدفع هذه الجهود، كما يمكن لهذه المنشآت التواصل مع نظيراتها في السوق، للحصول على المعرفة وأفضل الممارسات في هذا المجال من أجل بناء القدرات، وكذلك حضور الأحداث والفعاليات المتعلقة بالاستدامة، لبناء العلاقات، ومتابعة الأخبار والتطورات ذات الصلة، ويُعد تقرير الاستدامة هو أكثر الخطوات أهمية بالنسبة للشركات التي ما زالت في بدايتها في رحلة الاستدامة، حيث يمكن أن يكون التقرير بمثابة نقطة انطلاق للالتزام بالاستدامة، والبدء في إجراء التحسينات بمرور الوقت.

ما السياسات التي تتطلع إلى تنفيذها لضمان تبني المزيد من المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة للممارسات المستدامة، والحوكمة البيئية، والمجتمعية، والمؤسسية؟

أقترح تطوير مؤشر للحوكمة البيئية والمجتمعية والمؤسسية، مماثل لمؤشر "مورغان ستانلي" (MSCI) للحوكمة البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات، مع تعديله بما يتناسب مع المملكة العربية السعودية، ويواكب المعايير الدولية، كما يمكن وضع معايير وطنية للاستدامة تتناسب مع السياق الوطني، ومواءمتها مع الأطر الدولية، مثل المعيار الدولي للاستدامة من مجلس المعايير الدولية للاستدامة (IFRS-ISSB)، والمبادرة العالمية للتقارير (GRI)، بالإضافة إلى ذلك، يمكن بالطبع للجهات الحكومية تعزيز القدرات في هذا المجال من خلال مواصلة تنفيذ برامج قوية وشاملة.

ما دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في تشكيل مشهد أعمال عالمي أكثر استدامة؟

تُعد المنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية ركيزة من ركائز تعزيز التنمية المستدامة، وهي مؤهلة بالفعل للقيام بدور هام في الابتكارات المستدامة في قطاعات مثل التقنيات الخضراء، والتصنيع المستدام، والخدمات الصديقة للبيئة، ومن خلال هذه الممارسات، فإن المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية لا تعمل على تعزيز قدراتها التنافسية فحسب، بل توفر أيضاً فرصاً للوصول إلى المستثمرين ودخول السوق.

أبرز مستجدات "منشآت" ومنظومة المنشآت الصغيرة والمتوسطة

تماشياً مع التزامها الراسخ بتحفيز نمو القطاع الخاص وتمكين المزيد من رواد الأعمال السعوديين من إطلاق وتنمية وتوسيع أعمالهم، أسهمت "منشآت" في تمكين أكثر من 100 ألف منشأة صغيرة ومتوسطة في عام 2024م، عبر مجموعة من البرامج التدريبية لتعزيز المهارات، وتوفير فرص التواصل، وتسهيل الوصول إلى التمويل، بالإضافة إلى الجهود الجماعية التي أسهمت في استمرار ريادة المملكة لعامٍ آخر على التوالي، باعتبارها السوق الأكثر ديناميكية في سوق الشركات الناشئة سريع التطور في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

"منشآت" في أرقام ومبادرات الاستدامة

استفاد الآلاف من روّاد الأعمال، والشركات الناشئة، والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة، من مجموعة واسعة من الخدمات المقدَّمَة من "منشآت" لتمكين وتطوير الأعمال حتى الربع الرابع من عام 2024م، وهو ما يعكس تزايد الفرص الواعدة في القطاع الخاص في المملكة.

41,076
منشأة صغيرة ومتوسطة استفادت من مراكز دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة التابعة لـ "منشآت" في عام 2024م

51,110
متدرباً استفادوا من أكاديمية "منشآت" الإلكترونية في عام 2024م

2,100
منشأة صغيرة ومتوسطة مؤهلة للحصول على خدمة "جدير" من "منشآت" في عام 2024م

6,123
مستفيداً من منصة "مزايا" في عام 2024م

205
علامة تجارية أدرِجَت على منصة "مركز الامتياز التجاري" في عام 2024م

1,400
منشأة صغيرة ومتوسطة انضمت إلى برنامج "طموح" في عام 2024م

4,258
مستفيداً من مراكز الابتكار التابعة لمنشآت في عام 2024م

10
منشآت صغيرة ومتوسطة طُرِحَت في السوق الموازية "نمو" من خلال برنامج "طموح" في عام 2024م[105]

تمويل الاستثمار الجريء ربع السنوي

على الرغم من تراجُع مستويات الاستثمار الجريء في عام 2024م بسبب أزمة السيولة، حيث انخفض على أساس سنوي بنسبة 44% في المملكة العربية السعودية، و41% في منطقة الشرق الأوسط، حافظت المملكة العربية السعودية على صدارتها في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تمويل الاستثمار الجريء، حيث بلغ حجم استثماراتها في الشركات الناشئة في السعودية 2.8 مليار ريال في عام 2024م، ويتوقع المحللون أن تشهد المملكة زيادة كبيرة في عمليات الاندماج والاستحواذ والاكتتابات العامة الأولية خلال عام 2025م.

2.8 مليار ريال
قيمة تمويل الاستثمار الجريء المقدم للشركات الناشئة في السعودية في عام 2024م

المرتبة الأولى
في تمويل الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

178
صفقة استثمار جريء في المملكة في عام 2024م، لتحقِّق بذلك رقماً قياسياً جديداً[106]

%39
من الصفقات في منطقة الشرق الأوسط ذهبت إلى الشركات الناشئة في السعودية في عام 2024م[107]

%44
نسبة الانخفاض في تمويل الاستثمار الجريء في المملكة على أساس سنوي في عام 2024م

%41
نسبة الانخفاض في تمويل الاستثمار الجريء في منطقة الشرق الأوسط، وأفريقيا، وجنوب شرق آسيا، وتركيا، وباكستان، في عام 2024م[108]

عن "منشآت"

أنشئت الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة "منشآت" في عام 2016م بهدف تنظيم وتطوير ودعم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بما يتوافق مع أعلى المعايير العالمية في هذا المجال، وتسعى الهيئة لتعزيز إنتاجية القطاع الخاص.

ولتحقيق هذه الأهداف، تعمل الهيئة على تنظيم العديد من المبادرات التي تقدم حلولاً حقيقيةً لأبرز التحديات التي تواجه هذه الفئة من المنشآت أثناء محاولاتها لدخول السوق، وعادة ما يتم تقسيم تلك المبادرات لبرامج فرعية تناسب الأنواع والأحجام المختلفة من المنشآت، وبالإضافة إلى تقديم الدعم الإداري والتقني والمالي، تعمل الهيئة أيضاً على دعم جهود التسويق، وتوفير احتياجات الموارد البشرية لتلك المنشآت.

الرؤية

أن يكون قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة ركيزة أساسية لتنمية الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، ومُمكّناً لتحقيق رؤية السعودية 2030 وما بعدها.

الرسالة

دعم نمو وتنافسية المنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال بناء بيئة محفّزة ومجتمع ريادي، عبر قيادة التعاون مع شركائنا الإستراتيجيين في القطاعين العام والخاص والقطاع غير الربحي محلياً ودولياً.

لمزيدٍ من المعلومات، يُرجى زيارة موقعنا الإلكتروني من خلال الرابط التالي

+966 800 301 8888
info@monshaat.gov.sa
www.monshaat.gov.sa

المراجع

1 الهيئة العامة للإحصاء ←

2 الهيئة العامة للإحصاء ←

3 وزارة التجارة ←

4 أرقام ←

5 لينكد إن ←

6 الجميح ←

7 التيلغراف ←

8 صندوق التنمية السياحي ←

9 عرب نيوز ←

10 مبادرة السعودية الخضراء ←

11 معادن ← سابك ←
المراعي ← الاتصالات السعودية ←

12 العربية ←

13 العربية ←

14 مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ←

15 مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ←

16 مركز الملك عبدالله للدراسات والبحوث البترولية ←

17 وزارة الصناعة والثروة المعدنية ←

18 مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ←

19 مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ←

20 مبادرتي السعودية الخضراء والشرق الأوسط الأخضر ←

21 العربية ←

22 جامعة كولومبيا ←

23 عرب نيوز ←

24 عرب نيوز ←

25 آوت بوكس ←

26 أكوا باور ←

27 Saudi Energy Consulting ←

28 حلول النقاء ←

29 الإطار العام للتمويل الأخضر في المملكة العربية السعودية ←

30 صندوق الاستثمارات العامة، إطار عمل التمويل الأخضر، أغسطس 2024م، ص7-8 ←

31 وزارة البيئة والمياه والزراعة ←

32 أسترو لابس ←

33 أسترو لابس ←

34 أرامكو ←

35 لينكد إن ←

36 إس تي في ←

37 إس تي في ←

38 إس تي في ←

39 WSJ ←

40 Valar Atomics ←
Pitchbook ←

المراجع

41 Bio Alps ←

42 وكالة الأنباء السعودية ←

43 جامعة الملك عبد الله للعلوم والتقنية ←

44 أرامكو ←

45 المنتدى الاقتصادي العالمي ←

46 برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ←

47 IoT Times ←

48 Living Planet Technology Hub ←

49 Future Bridge ←

50 International Energy Agency ←

51 Nordsense ←

52 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص7 ←

53 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص 6 ←

54 Eurobarometer ←

55 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص 6 ←

56 منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، ص 9 ←

57 EU News من 11% في 2015 إلى 24% في 2024م ←

58 Eurobarometer ←

59 ماسترد كارد، ص 3 ←

60 ماسترد كارد، ص 3 ←

61 ماسترد كارد، ص 4 ←

62 ماسترد كارد، ص 9 ←

63 المنتدى الاقتصادي العالمي ←

64 المنتدى الاقتصادي العالمي ←

65 المنتدى الاقتصادي العالمي ←

66 بيي سمارت ←

67 لينكد إن ←

68 سنغافورة الخضراء ←

69 سيدني المستدامة 2030-2050 نحو تحقيق الرؤية، ص3 ←

70 سيدني المستدامة 2030-2050 نحو تحقيق الرؤية، ص13 ←

71 أيزو ←

72 أيزو ←

73 B Corporation ←

74 إيكوالف ←

75 جي أر آي ←

76 USGBC ←

77 شهادة Cradle to Cradle ←

78 التجارة النزيهة العالمية ←

79 إيكوالف ←

80 لينكد إن ←

المراجع

81 بيو باك ←

82 بيو باك ←

83 بييز راب ←

84 لينكد إن ←

85 شبكة المشاريع الأوربية ←

86 شبكة المشاريع الأوربية ←

87 المركز المناخي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ←

88 المركز المناخي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ←

89 المركز المناخي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ←

90 الميثاق العالمي للأمم المتحدة ←

91 الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ص11 ←

92 الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ص8 ←

93 الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ص8 ←

94 الميثاق العالمي للأمم المتحدة، ص8 ←

95 وكالة الأنباء السعودية ←

96 صندوق الاستثمارات العامة ←

97 عرب نيوز ←

98 مشروم باكنج ←

99 رينو ←

100 إكسس ماتيرال إكستشنج ←

101 تو جود تو جو ←

102 أيكيا ←

103 بلاستيك بنك ←

104 إيستمان ←

105 "منشآت" ←

106 وكالة الأنباء السعودية ←

107 "ماغنيت"، أي 178 صفقة من أصل 461 في عام 2024م ←

108 "بلومبيرغ" ←